CD/PV.1227

1 June 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٢٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/١٥

الرئيسة: السيدة أليسيا فيكتوريا أرانغو **أولموس**.....(كولومبيا)

(A) GE.12-60074 070114 090114

1260074

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): صباح الخير جميعاً. أود أن أقول في البداية إنني أعرف، رغم عدم حضور الجميع، أن العديد من الأشخاص لهم التزامات حيال أعمال حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية. وأود أيضاً أن أقول لكم إنني مضطرة للبدء الآن لأن أميننا العام السيد توكاييف مضطر لحضور اجتماع هام للغاية الساعة العاشرة والنصف صباحاً، وإن حضوره ضروري هنا وذلك على الأقل أثناء بداية هذه الرئاسة. أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٢٧ لمؤتمر نزع السلاح.

أولاً، أود أن أقول إنه لمن دواعي شرف وفدي وبلدي أن أترأس مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم إنني سأثبت لكم التزامي ومسؤوليتي بشكل كامل وسأتصرف بشفافية تامة في أداء واجباتي ومهامي.

ونود أن تتميز فترة رئاسة كولومبيا بفعاليتها وشموليتها ومرونتها وامتثالها الدقيق للنظام الداخلي.

ثانياً، أود أن أعترف بالجهود الهائلة التي بذلها سلفائي في منصب الرئاسة لكي يبدأ هذا المؤتمر عمله من جديد. لقد كانت المناقشات التي شرع فيها الرئيس الكندي والرئيس الشيلي والرئيس الصيني بشأن بنود جدول الأعمال مفيدة للغاية ومكنت الدول من إعادة التأكيد على مواقفها بشأن القضايا المعروضة علينا.

وللأسف، لم يُحرز تقدم كبير. وعلى الرغم من ذلك، فإن الرئاسة على أيدي كولومبيا تود مواصلة الجهود المبذولة حتى يومنا هذا والحفاظ على ما تم إنجازه والتوسع فيه.

وكما ذكرت في بياني في الأسبوع الماضي، استرعى مؤتمر نزع السلاح انتباه المجتمع الدولي الذي يراقب عن كثب تطوره وقدرته على كسر الجمود الذي يعاني منه. والرسائل التي نتلقاها من أطراف عديدة بشأن نفاذ الصبر، واستحالة الحفاظ على الوضع الراهن، والحاجة إلى اتخاذ تدابير بديلة يجب النظر إليها كعلامة إنذار. فقد تغير العالم و لم يعد التسامح مع حالات الجمود والأوضاع غير المنتجة خياراً مقبولاً.

ولكننا نعرف أن أعضاء المؤتمر لهم آراء مختلفة حتى بشأن هذه النقطة. فهناك آراء مختلفة بشأن الوضع الراهن في المؤتمر وبشأن القرارات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بهذه الهيئة.

وإننا نعلق أهمية بالغة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، ونود أن نرى مؤتمراً مفعماً بالحيوية، مؤتمراً يؤدي ولايته.

ومع ذلك، فمؤتمر نزع السلاح ليس إلا جزءاً من آلية نزع السلاح، وشأنه شأن جميع الأجزاء التي تتوقف عن العمل يجب أن يُصلح أو يُعدّل لكي تبدأ العجلة بالدوران من جديد. وهدفنا النهائي، إن لم نقل سبب وجودنا، يجب أن يكون أهم من الآلية نفسها. فعلينا ألا ننسى أننا أخذنا على عاتقنا مسؤولية نزع السلاح للمساعدة في تعزيز الأمن الدولي وأمن جميع مواطنينا.

ولهذا السبب، نود أثناء تولي كولومبيا رئاسة المؤتمر، أن نركز على إقامة حوار صريح وبنّاء بشأن الوضع الراهن في مؤتمر نزع السلاح والإجراء الذي يمكن أن نتخذه لتعزيز المؤتمر.

ومهمتنا الأولى هي دعم إجراء مناقشة بشأن برنامج للعمل، وهو موضوع تود الرئاسة أن تقترح مناقشته اليوم أثناء جلستنا العامة، دون أن ننسى، بالطبع، أن بإمكان كل دولة أن تثير أي موضوع في إطار الفقرة ٣٠ من نظامنا الأساسي.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل، من الواضح أن عدم الاتفاق بشأنه مستمر في عام ٢٠١١، وأننا لم نتمكن من كسر الجمود.

أود أن أحفز مناقشة هذا الموضوع من خلال تقاسم بعض الأفكار التي طُرحت في الجولة الأولى من المفاوضات التي أجريناها خلال الأسابيع القليلة الماضية. وهي أفكار تطرقت إليها بالفعل التحليلات الحكيمة التي أجراها رؤساء سابقون والبيانات التي أدلت بها الوفود.

أولاً، أود أن أشير بإيجاز إلى مناقشة ما إذا كان هذا البند أو ذاك من جدول الأعمال ناضجاً للمناقشة. ومن الواضح أن لدى الدول الأعضاء آراء مختلفة بشأن البنود الجاهزة للمفاوضات. وتنعكس هذه الاختلافات في الولايات التي تود الدول الأعضاء أن تدرجها في برنامج عمل المؤتمر.

صحيح أن أطرافاً مختلفة في المجتمع الدولي دعت إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية.

ومع ذلك، فحتى فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، رأينا أثناء المناقشات التي دارت خلال الأسابيع القليلة الماضية أن هناك اختلافات رئيسية لا سيما بشأن موضوع المخزونات. وتثير هذه الخلافات للدول مفارقات تتعلق بمدى جاهزية بند من بنود جدول الأعمال للمفاوضات، أو المستوى الفعلي لعدم الاتفاق. ويتضح أيضاً من المناقشات التي عُقدت هذا العام أن البعض يعتقد أن البنود بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أو ضمانات الأمن السلبية جاهزة للمفاوضات وتحظى بتوافق آراء مشابه لما تحظى به معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأود أن أذكر بعض المسائل التي أُثيرت في وقت سابق ولكن لم يتم التطرق إليها بعد، من قبيل قدرة المؤتمر والوفود على التفاوض بشأن أكثر من بند واحد أو فكرة أن الخطوة المنطقية المقبلة يمكن أن تتمثل في المضي قدماً بشكل متوازي بشأن أكثر من بند واحد من بنود جدول الأعمال.

وثانياً، أود أن أُشير إلى موضوع الإرادة السياسية التي يُقصد بها المرونة والإبداع.

فمسألة الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء هي التي منعتنا من التوصل إلى اتفاقات قوية وإلى برنامج عمل. والمشكلة لا تكمن في صياغة الولايات بل في أوجه القصور في التزاماتنا.

وقد قُدمت نُهج عديدة. وحاولنا طوال ثلاثة عشر عاماً أن نتلاعب باللغة، بمساعدة عشرات الوثائق المرجعية، سعياً إلى إيجاد سبل للتوصل إلى توافق في الآراء، ولكن دون جدوى.

وكان آخر حل قُدم هو الصياغة التي اقترحتها شيلي في ورقتها غير الرسمية. ولكن، على الرغم من أن ذلك الحل كان حلاً عاماً وقادراً على استيعاب المصالح المختلفة للوفود، فإنه لم يكن حلاً ممكناً.

وفكرة برنامج عمل مبسط لا يتضمن ولايات ويعمل كمجرد جدول زمني، على النحو المحدد في نظامنا الأساسي، لم تتلق تأييداً بدورها أيضاً.

فلم يكن أي من هذه النُهج كافياً، لأن اللغة، كما سبق أن أشرت، ليست هي المشكلة. ونعتقد بأننا لن نتمكن من كسر هذا الجمود إلا إذا أُبديت إرادة سياسية واضحة وقوية.

ولهذا السبب، علينا أن نتجنب إصدار حكم مسبق على أية مفاوضات أو مداولات بشأن أي بند من بنود جدول أعمالنا. صحيح أن هناك اعتبارات أمنية وطنية تؤثر على مواقف البلدان وديناميات المؤتمر، وأن ذلك شيء متوقع. فهذه الاعتبارات يمكن فهمها لكنها لا تبرر الأزمة التي يعرفها مؤتمر نزع السلاح. وأفضل طريقة لتعزيز الأمن القومي هي تعزيز الأمن الدولي والثقة المتبادلة.

وأخيراً، نود أن نشير إلى موضوع ثالث هو مشكلة المنهجية التي اتبعناها حتى يومنا هذا من أجل اعتماد برنامج العمل.

فحتى اليوم، كان برنامج العمل يُترك لحسن حظ كل رئيس وقدرته ليبدأ في غضون أربعة أسابيع لا غير البحث مجدداً عن توافق آراء بعيد المنال. وما إن يواجه الرئيس عدم توافق في الآراء حتى تُعرقل قدرته على تقديم مقترحات.

وهكذا نصل إلى حالات قصوى يرفض فيها الرؤساء تقديم الوثائق إلى الجلسة العامة لأن ذلك لن يجدي نفعاً. ولا نعدل عن التفاوض بشأن التزاماتنا المتعلقة بالولايات فحسب، بل إننا أيضاً لا نجرؤ على مناقشة هذه الالتزامات أو أوجه الاختلاف بهدف تحديدها ومعرفة موقفنا جميعاً.

ونظراً لما جاء أعلاه، أكدنا طوال دورة عام ٢٠١١ أن الرئيس يساعد في تيسير عمل المؤتمر، لكنه لا يستطيع تحمل مسؤولية تقع على عاتق جميع أعضاء المؤتمر. إننا ندرك ذلك ونتحمل مسؤوليات الرئاسة.

ونعتقد أن الجميع بحاجة إلى هذه المناقشة، لكي نبني توافق الآراء معاً في هذا العام. ونرى أن علينا جميعاً أن نناقش برنامج عملنا بطريقة شاملة وصريحة، ونأمل أن يكون ذلك بالاستناد إلى مقترحات محددة.

ولذلك نود أن ندعو جميع البلدان إلى تعزيز النصوص واقتراحها، سواء بشكل فردي أو جماعي أم كجزء من مجموعة إقليمية. ونشجعها على أن تؤدي دوراً استباقياً وابتكارياً. وإذا قدمت مجموعة من البلدان اقتراحاً محدداً فإنها تقدم دعماً سياسياً للمشاريع التي يتعين على الرئيس أن يقدمها إلى المؤتمر، وسيسمح ذلك لنا أن نعقد جلسات عامة. ويتمشى هذا النهج مع النظام الداخلي وقد استُخدم سابقاً في عمل مؤتمر نزع السلاح.

وهذا لا يعني أن الرئيس يتخلى عن السعي إلى وضع برنامج عمل. فخلاف ذلك، سنواصل مشاوراتنا وجهودنا لتحقيق هذا الهدف.

ونأمل أن تكون هذه الأفكار والتأملات التي نسلط الضوء عليها اليوم مفيدة للمناقشة المقرر إجراؤها اليوم وستمكننا من إيجاد نهج وصيغ جديدة تيسر الطريق إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتزن وقابل للتنفيذ.

وأنتقل إلى قائمة المتكلمين لجلسة اليوم والوفود التي تود أخذ الكلمة، فأُعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل.

السيد دي ماسيدو سواريس (البرازيل) *(تكلم بالإسبانية)*: سيدتي الرئيسة إن بداية ولايتكم كرئيسة لمؤتمر نزع السلاح مناسبة هامة لجميع الحاضرين، ولا سيما للوفد البرازيلي. إننا نشهد لحظة خاصة في تاريخ هذا المحفل، الذي يتجاوز عمره اليوم ٣٠ عاماً. وخلال هذه الفترة، واجهنا صعوبات عديدة وتغلبنا عليها.

ومع ذلك بدأت دول أعضاء عديدة، ربما لأول مرة، التشكيك في وجود مؤتمر نزع السلاح نفسه. فليس ما يقلقنا هو المؤسسة ذاتها بل الأساس السياسي للنهج المتعدد الأطراف إزاء نزع السلاح، ولا سيما الأسلحة النووية. وسأعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

والآن أود أن أعرب عن مدى سرور وفدي لرؤية السفيرة الموقرة والممثلة الدائمة لدولة كولومبيا الشقيقة تترأس هذا المؤتمر. فكلماتكم الأولى أوضحت لنا فعلاً بأي نغمة وأي طاقة ستقودون بهما أعمالنا. وأعتقد أنها فرصة سانحة لتذكير الوفود بأن شخصية كولومبية بارزة هي ماريا إيما ميخيا تتقلد منصب الأمين العام لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية في كيتو بإكوادور.

وفي عام ٢٠٠٩، بعد فترة وجيزة من إنشاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أنشأ الاتحاد مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية بهدف تعزيز أمريكا الجنوبية كمنطقة للسلام. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، افتُتح في بوينس آيرس مركز مانويل بلغرانو للدراسات الاستراتيجية للدفاع. وتبين هذه الإجراءات أن بلدان أمريكا الجنوبية مصممة على تحسين ضمان الدفاع عن قارة أمريكا الجنوبية وتحسين مشاركتها في عمليات السلام ضمن إطار الأمم المتحدة، وبالتالي تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وجميع هذه البلدان جزء من منطقة خالية من الأسلحة النووية.

(تكلم بالإنكليزية)

أسمحوا لي أن أتوجه بكلمة ترحيب إلى أميننا العام الجديد السيد توكاييف. لقد كان السيد توكاييف في البرازيل في عام ١٩٩٤ بصفة مبعوث خاص لكازاخستان. ومنذ ذلك الحين، عرفت العلاقة بين بلدينا تقدماً ملحوظاً بتأثير كبير من عمل السيد توكاييف. وإنني واثق من أن تأثيره على هذا المؤتمر سيكون مفيداً إلى حدٍ كبير. وأود أيضاً أن أشيد بالجهود الملحوظة التي بذلها سفير الصين السيد وانغ كون خلال فترة رئاسته.

وقد تناول أول قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العامة السابعة عشرة المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ موضوع نزع السلاح. وجميعنا يعرف ذلك لأن هذا القرار يُذكر في أحيان كثيرة لإبراز أهمية هذا الأمر ودرجة أولويته التي تعترف بها الدول الأعضاء منذ إنشاء المنظمة. وعنوان قرار الجمعية العامة ١(د-١) هو "إنشاء هيئة تعنى بالمشكلات الناشئة عن اكتشاف الطاقة الذرية". وقد أسندت إلى هذه اللجنة ولاية لأغراض من جملتها تقديم مقترحات محددة "لإزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية التي تنطبق عليها مواصفات أسلحة الدمار الشامل، من الترسانات الوطنية".

ويبين اسم اللجنة، الذي كان، فيما يبدو، نتيجة مفاوضات حذرة، صعوبة تحديد الزمان والوقائع التي نشأت فيها "المشاكل" التي يفترض أن تتصدى لها. وقد كان "اكتشاف الطاقة الذرية" محطة تاريخية أكثر حياداً بالمقارنة مع صنع القنبلة الذرية واختبارها واستخدامها الفعلي.

وآنذاك، لم يكن يملك القنابل النووية إلا بلداً واحداً. وهذه الحقيقة تفسر الإحجام عن تحديد دقيق لنقطة انطلاق "المشاكل" وفي الوقت نفسه عدم ربطها ببلد واحد بعينه.

وسرعان ما بدأ الانتشار واستمر خلال العقود الستة التالية. وإنه لذو دلالة دائماً أن تكون الأمم المتحدة قد اعترفت منذ إنشائها بوجود "مشاكل" تتعلق بالأسلحة النووية والحاجة إلى "القضاء عليها".

ومنذ تلك اللحظة، حصل عدد من البلدان الإضافية على الأسلحة النووية، كلٌ لأسباب مختلفة ولكن مع قاسم مشترك أساسي هو تعزيز أمن كل منها وتأكيد قوته.

ونظراً للإدراك المبكر بعدم مقبولية الأسلحة النووية، من المفيد التذكير دائماً بأن أول دولة حازت الأسلحة النووية والدول الأربع التي قامت بنشرها لاحقاً لا تتمتع بشرعية أكثر من غيرها من الدول التي حذت حذوها فيما بعد. فلا توجد أسلحة نووية مشروعة. وما هو مشروع حقاً هي توقعات المجتمع الدولي أن تفي تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي، وهو هدف وافقت على السعي إلى تحقيقه إما بالاستناد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو من خلال إعلانات سياسية وقرارات الأمم المتحدة، وأكثرها أهمية هي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وفضلاً عن ذلك، أوضحت محكمة العدل الدولية بشكل لا غبار عليه أن هناك التزاماً بالسعي، بنية حسنة، إلى إجراء وإنهاء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه.

وبعد مرور ثلثي قرن من الزمان، لم يحقق المجتمع الدولي الهدف الذي وضعه أول قرار للجمعية العامة. وما يمكن لنا عمله هنا، وهو ما أحاول أن أفعله الآن، هو العمل لتجنب إحياء الذكرى الحزينة، التي لا يفصلنا عنها وقت طويل، لأول قرن بصحبة الأسلحة النووية. ولن نبلغ هذا الهدف وأنا على قيد الحياة ولكن أود أن أجنب أولادي وأحفادي معايشة هذه الذكرى الحزينة.

ولا يمكننا أن نتجاهل الجهود التي بذلت أثناء العقود الأخيرة. فقد وضعت الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة النووية معاهدات بشأن خفض ترسانتيها. ومهما كانت أهمية هذه المعاهدات فإنها تمثل مع ذلك ممارسة لتحقيق توازن ثنائي متبادل لقوى مدمرة. وأُجريت أيضاً تخفيضات من طرف واحد وهي دائماً أنباء سارة. ومع ذلك ليس من المريح كثيراً أن نحتفل بتدابير تحافظ على قدرة بلدان قليلة على تدمير الكوكب، مهما كانت هذه التدابير إيجابية.

ويظل الإنجاز الرئيسي في صيغة عالمية متعددة الأطراف هو معاهدة عدم الانتشار رغم أن مادتها المتعلقة بنزع السلاح النووي تفتقر إلى أدنى قدر من الدقة من حيث الوقت وغيره من الجوانب ولم تُنفّذ. ولتحسين آفاق نزع السلاح النووي، وضعت استراتيجية اختناقية بهدف تجنب تكرار نمو الترسانات، بل وحتى تعزيز تخفيضات ممكنة.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل حيز النفاذ بعد، هي أهم مثال على هذه الاستراتيجية. والخطوة المقبلة في نفس هذا الاتجاه هي معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وبالفعل، هناك فهم واسع النطاق بأن من الممكن إبرام مثل هذه المعاهدة لأن القوى الكبرى الحائزة للأسلحة النووية تبدو مستعدة تماماً لبدء مفاوضات بشأنها. وهذا لا يعني أن موضوع المواد الانشطارية هو بالضرورة أكثر المواضيع إلحاحاً على جدول أعمال نزع السلاح. فالبرازيل ودول عديدة أخرى ترى أن وضع ضمانات ملزمة قانوناً ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها سيكون خطوة هامة ينبغي اتخاذها في أسرع وقت على طريق استراتيجيات التفكيك القائمة على الأسلحة النووية. وأود أيضاً أن أذكر بالنداءات المستمرة لمجموعة الـ ٢١ لوضع معاهدة تحظر الأسلحة النووية، وأخرى تحظر غيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وتتمثل العقبة الرئيسية أمام التفاوض بشأن معاهدة لحظر المواد الانشطارية في تحديد نطاقها. فهل يجب أن تقتصر على حظر إنتاج مواد انشطارية جديدة، أو ينبغي لها أن تتضمن أحكاماً بشأن المواد الموجودة بالفعل قبل دخولها حيز النفاذ؟ ويقتصر الخيار الأول على تجميد الوضع الراهن. وسيفتقر لأي دينامية في اتجاه نزع سلاح حقيقي. ولن يضيف أي التزام

للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل البرازيل، الملتزمة بالفعل بمعاهدة عدم الانتشار. وبالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية، سيفرض مثل هذه المعاهدة التي تقتصر على فرض حظر على الإنتاج، بالتأكيد، قيوداً على نمو ترسانتها ولكنها لن تستتبع بالضرورة أية تدابير لرصدها أو الحد منها، ناهيك عن القضاء عليها.

ولن تقصر معاهدة ذات أهمية فعلية على تناول موضوع الإنتاج فحسب، بل سيكون عليها أيضاً أن تتناول موضوع إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى الموجودة بالفعل قبل دخولها حيز النفاذ.

وعادة ما يُقال إن الولاية الواردة في الوثيقة CD/1229 الصادرة في عام ١٩٩٥ والمعروفة بولاية شانون لا تستبعد إمكانية عقد مفاوضات أكثر شمولاً. وأما الوثيقة CD/1864 الصادرة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، التي تتضمن برنامج عمل حظي بدعم الجميع في ذلك الوقت، فاكتفت فيما يتعلق بموضوع المواد الانشطارية بالإشارة إلى ولاية شانون.

ونظراً لتعذر تنفيذ برنامج العمل ذاك، أُجريت محاولتان أخريان. فقدمت بيلاروس مقترحات في الوثيقة CD/WP.599، وفعلت البرازيل نفس الشيء في الوثيقة CD/1889. وحاولت هذه الأخيرة أن تقدم مزيداً من التوضيح بشأن مسألة المواد الانشطارية الموجودة بالفعل وقت دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وقيل إن ولاية شانون لا تستبعد بالضرورة موضوع المخزونات. ومع ذلك، لا يمكن أن ننكر فرضية أن المقاومة الشرسة من جانب بعض الدول الأعضاء للإشارة، وإن بصورة عامة، إلى المواد الانشطارية الموجودة سابقاً تنذر برفض تناول هذه المسألة في المفاوضات.

ولا يمكن للولاية أن تكون بمثابة مخطط للمعاهدة، ولكن يجب أن تقدم فكرة عن مجال تطبيقها. وفي هذا الصدد، ترى بعض الدول أن من الضروري رسم صورة واضحة قدر الإمكان للنطاق المراد قبل أن تشرع في المفاوضات. وينبغي للمعاهدة، بدون شك، أن تتضمن تعاريف وتنشئ نظاماً للتحقق، من بين أمور أخرى. ولكن نظراً لاستحالة تحديد نطاق المعاهدة بهذا القدر من اليقين، ينبغي الإشارة إلى ذلك بشكل من الأشكال في الولاية.

والأمر يختلف عندما يتعلق بعرقلة أي قرار لفتح باب المفاوضات بالاستناد إلى تصورات أمنية، لا سيما عندما، تكون المفاوضات تحظى بتأييد ساحق من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما إذا جاء الاعتراض من دولة حائزة للأسلحة النووية. فذلك بمثابة اعتراض على أية مفاوضات بشأن أي موضوع من مواضيع نزع السلاح. ولا يمكن لدولة عضو انضمت بمحض إرادتها إلى مؤتمر نزع السلاح، الذي يتمثل غرضه في التفاوض بشأن صكوك قانونية تتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، أن تحتج بحالتها الأمنية لمنع مفاوضات ترى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، إن لم تكن جميعها، أنها مفاوضات مناسبة. وأود أن أصر على هذه النقطة. فعلى كل دولة واجب توفير الأمن لمواطنيها. ومع ذلك، لا يمكن لهذا الأمن أن يستند إلى أسلحة الدمار الشامل.

لقد آن الأوان لتفهم أن المخاوف المتعلقة بالأمن القومي ليست حكراً على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإلا لكان ذلك يعني ضمناً أن الأسلحة النووية ضرورية لأمن الدول. والواقع أن هناك دولاً إلى جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية تتقبل بشكل موضوعي هذا الموقف، وتضع نفسها تحت حماية الترسانات النووية لدول أخرى.

وخلاصة القول إن من الضروري بدء مفاوضات فورية تتناول معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بالاستناد إلى ولاية تتسم بحد أدنى من الوضوح فيما يتعلق بنطاق الصك المتوخى.

ولكي يضع مؤتمر نزع السلاح معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية عليه أولاً وقبل كل شيء أن يقوم بعمل ذي طبيعة سياسية. وسيتطلب ذلك بالتأكيد قدراً كبيراً من الخبرة التقنية. ولكن دعونا لا نفترض أن المشاكل ستُحل في الاجتماعات التقنية. وبهذا المعنى، يكون التفاوض بشأن المواد الانشطارية شبيهاً بعمليات عديدة في مجالات أخرى يكتسي العامل التقني فيها أهمية أساسية لدعم القرارات السياسية. وهذه حالة مألوفة لدى الدبلوماسيين.

والمسائل المتعلقة بالتعاريف والتحقق، في جملة أمور أخرى، مسائل معقدة أساساً وتحتمل حلولاً متنوعة. واسمحوا لي أن أذكركم بأن المفاوضات الدبلوماسية السياسية هي ليست تجارب علمية وأن تأكيداتنا، رغم أن من المفضل أن تكون سليمة تقنياً وتستند إلى منطق قوي، تُستمد أولاً وقبل كل شيء من مصالح وأهداف الدول التي نمثلها.

وكدليل على أن ولاية لإجراء مفاوضات يمكن أن تكون في آن معاً شاملة ومرنة، اقترحت البرازيل في السنة الماضية الوثيقة CD/1888، التي تتضمن هيكلاً موجزاً لصياغة معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية. وهذه المبادرة هي دليل على التزام البرازيل واستعدادها للمضي في هذا المسعى.

وإذا نجحنا في بدء التفاوض على صك شامل فعلاً بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية، سنحرز حقاً تقدماً هاماً وملموساً في اتجاه نزع السلاح. ولن يكون ذلك مجرد تدبير لبناء الثقة أو مبادرة سياسية. والشرط الأساسي لذلك هو أن تشمل المفاوضات الموضوع برمته. ومن الضروري أيضاً إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات. ومع ذلك، قد نعترف بأن النتيجة يجب أن لا تكون نهائية ومغلقة تماماً أمام التطور في المستقبل.

والمحفل الملائم هو هذا المؤتمر المعني بنزع السلاح، الذي يملك ولاية للتفاوض. ولا يمكن لعملية سريعة موازية أن تكفل مشاركة جميع الدول اللازمة لوضع صك يتعلق بنزع السلاح النووي. ونحن نرى أنه لا يكفي وجود لفتة سياسية تعكس حسن نية بلدان تفكر بنفس الطريقة. ولا يمكن لذلك أن يكون ممارسة لما يسمى بالتعددية الأرستقراطية.

وسيتطلب التفاوض الطويل والمعقد هيكلاً مؤسسياً، ومساعدة أمانة تقنية ومحايدة بالضرورة، ووفوداً متفانية، من بين متطلبات أخرى. ولا يمكن لمجموعة من الأشخاص من ذوي النية الحسنة والتفكير المماثل تجتمع على هوامش الجمعية العامة أو غيرها من الهيئات أن تكفل عقد مثل هذه المفاوضات، ما لم تكن النية الحقيقية هي إجراء مفاوضات وهمية خالية من المحتوى الموضوعي.

وكما ذكرت من قبل، إنكم تتقلدون رئاسة هذا المحفل في لحظة ذات أهمية خاصة.

فقبل نهاية تموز/يوليه، ستعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً بشأن مؤتمر نزع السلاح. وستجرى مناقشات ولا يمكن للمرء أن يستبعد، في رأيي، اعتماد قرار أو أكثر.

ومنذ انعقاد الاجتماع رفيع المستوى في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي سمعنا مداخلات عديدة بشأن حالة مؤتمر نزع السلاح ومستقبله. ويصعب استقراء اتجاه واضح في الآراء من ذلك. فهناك تأرجح بين تأييد واضح لمواصلة بذل الجهود في هذا المحفل والسعي إلى إيجاد طريق مؤسسي مختلف. وعلى هذا الجانب من الطيف، دافع العديد عن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة. ويفضّل آخرون فيما يبدو حلولاً مخصصة عفوية وغامضة.

ولا أنوي الآن الخوض في هذه المناقشة. ومع ذلك، من المهم توضيح أن هدفنا يجب أن يظل نزع سلاح حقيقي وعالماً خالياً من الأسلحة النووية. ولا يمكن أن يتزل هذا الهدف من السماء؛ بل سيتحقق من خلال معاهدات شاملة يتم التفاوض بشأنها بطريقة متعددة الأطراف حقاً وبالاستناد إلى أساس مؤسسي متين.

وبعد مرور أيام قليلة فقط على اجتماع الجمعية العامة، من المقرر أن تعقد البلدان الخمسة الحائزة للأسلحة النووية اجتماعاً على النحو المتوخى في معاهدة عدم الانتشار. ويُؤمل أن ترسل الجمعية العامة رسالة قوية إلى تلك الدول الخمسة لمساعدة ذلك الاجتماع على التوصل إلى نتائج ذات مغزى بما في ذلك فيما يتعلق بامتثالها لمعاهدة عدم الانتشار.

وقبل انعقاد هذين الاجتماعين، من الهام أن يقوم مؤتمر نزع السلاح أثناء رئاسة كولومبيا، بمناقشة نتائجهما المحتملة والمستصوبة. وينبغي أن تشغل المناقشات والاعتماد المنتظر لبرنامج العمل اهتمامنا أثناء الأسابيع المقبلة في ظل قيادتكم الحكيمة.

ولسنا بحاجة إلى زيادة خيبة أمل الرأي العام العالمي وتحلّل الشباب، الذي يدل عليه بوضوح الاهتمام القليل الذي يبديه المجتمع المدني حالياً إزاء نزع السلاح النووي، بالمقارنة مع الحركات الكبيرة التي حدثت في العقود السابقة، وما أبدي من اهتمام بأمور أخرى من قبيل تغير المناخ أو الأنظمة المالية. ولا يمكننا أن نضر بالهيكل السياسي الذي أنشئ لتوجيه العملية السياسية لتزع السلاح. فإن لم نكن راضين على أدائه، فعلينا أن نذكر أنفسنا بأنه يعود علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق نتائج.

فالبناء يكون دائماً أصعب من التدمير.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أتقدم إليكم بأحر تهاني وفدي وأتعهد بدعمكم في مهمتكم إلى أقصى درجة ممكنة.

وكما تعلمون، ترأست بصفة منسق ووفقاً لقرارات مؤتمر نزع السلاح المشار إليها في الوثيقة CD/1907 جلستين غير رسميتين عقدتا يومي ١٧ و١٨ أيار/مايو ٢٠١١ بشأن البندين ١ و٢ من جدول الأعمال، وجاء التركيز بشكل عام على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبعد إذنكم، أود اليوم، وفقاً للوثيقة CD/1907، أن أقدم تقريراً شفوياً أتحمل مسؤوليته شخصياً بشأن نتائج هذه المناقشات غير الرسمية.

وفي ضوء المناقشات السابقة حول موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبغية تجنُّب التكرار وضمان أكبر قدر ممكن من الواقعية وفائدة المناقشات، تركَّزت هذه الأخيرة على جانبين محددين من جوانب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هما الهيكل والتعاريف.

ولتيسير النقاش والسماح للوفود بإعداد بياناتها بصورة أفضل، أرسلت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ رسالة إلى جميع الوفود قدمت فيها بعض الاقتراحات بشأن كيفية توجيه الجلستين وأدرجت فيها أهم وثائق المؤتمر التي يمكن أن تفيد كموادّ مرجعية.

ومع ذلك، أكدت أن النظام الداخلي منح الوفود الحق في تناول أي موضوع ذي صلة. وبذلك، خُصِّص اجتماعٌ يوم ١٧ أيار/مايو أساساً لموضوع هيكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في حين ركَّز اجتماع يوم ١٨ أيار/مايو على التعاريف. وقدَّمت وفود عديدة أيضاً بيانات عامة بشأن أهداف ودور هذه المعاهدة ضمن السياق الأوسع نطاقاً لنزع السلاح النووي.

وأضاف حضور خبراء من العواصم قيمة للعمل وسمح للاجتماعين بالنظر بمزيد من الدقة في بعض الجوانب القانونية والتقنية المحددة للمعاهدة.

ووردت خلال الجلستين إشارات عديدة إلى تقرير شانون وولاية شانون، وإلى الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ التي لم يتم التشكيك في استمرارية صلاحيتها. وأُعيد بصفة خاصة تأكيد المبادئ القائلة بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تكون غير تمييزية ومتعدِّدة الأطراف وقابلة للتحقق بفعالية وعلى المستوى الدولي.

ولدى مناقشة هيكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، دُرِست حلول ممكنة متعدِّدة وحُدِّدت محاسن ومساوئ كل منها. ويمكن، بصفة عامة، تقسيم المعاهدات الدولية إلى فئتين رئيسيتين هما المعاهدات ذات النص الواحد (مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية) والمعاهدات ذات نص رئيسي تُلحق به بروتوكولات ومرفقات أو إضافات. وفي هذا النوع الأخير من المعاهدات، يمكن التفاوض بشأن النص الرئيسي ومرفقاته بصورة متوازية ووضع

آلية واحدة فيما يتعلَّق بالدخول حيِّز النفاذ (كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) أو يمكن التفاوض بشأن النص الرئيسي وملحقاته بصورة منفصلة وتضمينها أحكاماً مختلفة تتعلَّق بالدخول حيِّز النفاذ (كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية الأسلحة التقليدية).

ووردت إشارات متعدِّدة أيضاً إلى اقتراح قدمته البرازيل في الوثيقة CD/1888 المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، واقترحت بموجبه معاهدة إطارية تتضمَّن نطاقاً وتعريفات ومواد نهائية، مصحوبة ببروتوكولين. ويتعلق أحد البروتوكولين بحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والآخر بالقواعد المتعلقة بالمواد الانشطارية الموجودة. ومن شأن كلا البروتوكولين أن يتضمنان أيضاً الأحكام ذات الصلة المتعلقة بالتحقق. ويسمح هيكل من هذا النوع باعتماد نهج متدرج من خلال تيسير المفاوضات بشأن العناصر الأقل إثارةً للنقاش، بهدف الانتقال في مراحل لاحقة إلى عناصر أصعب. ومع ذلك، فإن حلاً من هذا القبيل قد يثير أيضاً مشكلتين محتملتين. ففي المقام الأول، قد يؤدي تأجيل المفاوضات بشأن أكثر المواضيع إثارةً للنقاش، فيما بعد، إلى خطر مواجهة مأزق لا يمكن الخروج منه بشأن أحد البروتوكولين أو الاثنين معاً. والعيب الآخر لهذا النهج هو أنه قد يؤدِّي إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ضعيفة بشكل مفرط، ولا سيما إذا لم يكن الانضمام إلى كلا البروتوكولين أمراً إلزامياً.

ورأت معظم الوفود أن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على غرار معاهدة الأسلحة البيولوجية أو معاهدة الأسلحة التقليدية أمر غير مناسب. فمثل هذه المعاهدة ستفتقر للمواد، (إذا صيغت على غرار نموذج اتفاقية الأسلحة البيولوجية) أو سيكون مآلها منتجاً نهائياً لا حيلة له ولا قوة إذا لم يتم التوصُّل إلى اتفاق بشأن جميع البروتوكولات إذا صيغت على غرار اتفاقية الأسلحة التقليدية وهي معاهدة إطارية ذات بروتوكولات إضافية يتم التفاوض عليها لاحقاً.

ونُظِرَ أيضاً في اتِّباع نموذج معاهدة عدم الانتشار، الذي يتألف من نص أساسي موجز مع نظام للتحقُّق يُتَّفق عليه فيما بعد بالاستناد إلى الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، أنذرت وفود عديدة بأن من غير المؤكد التوصُّل إلى تفاهم بشأن عمليات التحقُّق والتنفيذ في وقت لاحق، وأن عدم القيام بذلك سيضر بموثوقية المعاهدة وفعاليتها.

واعتُبِر أن ميزة نموذج اتفاقية الأسلحة الكيميائية (المؤلفة من نص مفصَّل للغاية يتضمَّن أيضاً المرفقات الضرورية المتعلِّقة بالمواد وعمليات التحقق وغيرها من المسائل التقنية) تتمثَّل في دخولها حيِّز النفاذ بالكامل لكن عيبه يتمثَّل في توقع عقد مفاوضات مطوَّلة ومعقَّدة.

ولم تُبدَ أية اعتراضات أثناء المناقشات التي جرت بشأن الاقتراح القائل بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن لا تنص على موعد لانتهاء صلاحيتها.

وكُرِّس اهتمامٌ كبيرٌ خلال المناقشات إلى الأحكام المتعلِّقة بدخول المعاهدة حيِّز النفاذ، التي اعتُبِرَت عناصر رئيسية لفعالية المعاهدة. ومع ذلك اعتبرت غالبية الأعضاء أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة تشوبها عيوب. فالعديد من الوفود ترى أن من الهام التوصُّل إلى حلٍّ جديد، أي حل يُشرك جميع دول الأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية منذ بداية المفاوضات، لكن مع تجنُّب اعتماد أحكام تسمح لبلد أو عدد قليل من البلدان بإعاقة دخول الاتفاقية حيِّز النفاذ. ورأى البعض الآخر، بدلاً من ذلك، أن مجرَّد وجود القوى الخمسة يكفي للشروع في المفاوضات.

ولدى مناقشات التعاريف، برز نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كأحد عواملها الرئيسية والمميزة. ويتمثل الغرض الرئيسي لأي معاهدة، حسب ما أوضحته جميع الوفود، في حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحق في استخدام هذه المواد لأغراض سلمية. ولذلك، ينبغي أن تأخذ التعاريف هذا الشرط في الحسبان. وأشارت بعض الوفود إلى أن التعاريف ينبغي ألا تكون ضيقة بصورة مفرطة وجامدة بحيث لا يمكن أن تأخذ في الحسبان التطور التكنولوجي. ومع ذلك ينبغي ألا تكون واسعة لدرجة أنها تشمل مواد يكون استخدامها لأغراض غير سلمية غير محتمل إلى حد كبير، بل يؤدي إدراجها في المعاهدة إلى زيادة تكاليف التحقُّق المتعلِّق بها لدرجة لا يمكن قبولها. ورأت الوفود أيضاً أن من المستصوب أن تتضمَّن المعاهدة أحكاماً لتبسيط تعديل التعريفات وفقاً للتقدُّم التكنولوجي.

وأثناء المناقشات بشأن موضوع التعاريف، دعت بعض الوفود إلى إجراء دراسة متأنية للحاجة إلى إدراج عناصر ما بعد اليورانيوم، مثل الأماراسيوم والنبتونيوم، يبدو بشكل متزايد أنها مناسبة لصنع الأسلحة.

وضمن نطاق الأحكام المتعلِّقة بالتعاريف، أشارت وفود عديدة أنه ينبغي أيضاً إدراج أحكام تتعلق بالاستخدامات المسموح بها للمواد الانشطارية لتجنُّب تداخل معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية مع حق البلدان غير القابل للتصرُّف في استغلال الموارد النووية للأغراض السلمية والأغراض العسكرية، من قبيل الدفع النووي، التي ليست لها صلة مباشرة بصناعة الرؤوس الحربية وغيرها من الأسلحة.

وبما أن الغرض الرئيسي لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية سيكون هو حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، فإن المفاوضات بشأن وضع اتفاقية، كما أشارت معظم الوفود، ستتناول بالتأكيد أيضاً المواد الانشطارية الموجودة بالفعل قبل دخول هذه الاتفاقية حيِّز النفاذ. وخلال المناقشات غير الرسمية التي دامت يومين، اتَّضح أن موضوع المخزونات القائمة للمواد الانشطارية لا يزال أكثر المواضيع إثارة للجدل التي ينبغي التفاوض بشأنها.

وأبرزت المناقشات الرأي السائد على نطاق واسع بأن من الممكن إسناد مهمة تنفيذ آليات التحقُّق بل وربما تعريفها، إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أن يكون مفهوماً أن من الضروري تعزيز الموارد البشرية والمالية للوكالة بشكل مناسب. وأكدت وفود عديدة أيضاً الحاجة إلى أن تشمل عمليات التحقُّق أيضاً معامل صنع المواد الانشطارية. وبمعنى أعم، ينبغي إيلاء اهتمام بالغ لفعالية أحكام التحقُّق لتجنُّب تقويض مصداقية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ككل. وتحقيقاً لهذه الغاية، وكذلك بهدف تقييم جدوى المعاهدة عموماً يجب أن تشمل فعالية التحقُّق تحليلاً لنسبة الفائدة إلى التكلفة للنظام بأكمله.

ومراعاة للشروط المشار إليها أعلاه، رأت معظم الوفود أنه ينبغي للتعاريف وعمليات التحقق أن تستلهم بأكبر قدر ممكن إما من المادة ٢٠ من النظام الداخلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو من مبادئ "الاستخدام المباشر" الواردة فيه، وكذلك من نظامها المتعلق بالضمانات الشاملة. وينبغي إجراء تعديلات تأخذ في الحسبان خصائص هذه المعاهدة.

ولم يكن للجلستين غير الرسميتين لمؤتمر نزع السلاح المخصصتين لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بالطبع، أية ولاية تفاوضية، كما لم يكن من المتوقع أن تتوصلا إلى أية استنتاجات صعبة وسريعة. ومع ذلك، بدأت تبرز من منحى المناقشات دلالات عن أفضليات الوفود بشأن مختلف المواضيع، وقد تكون هذه الأفضليات مفيدة في المستقبل لتسهيل المفاوضات.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر سفير إيطاليا على كلماته، وأعتقد أنه يتعين علينا جميعاً أن نغتنم الفرصة للتفكير فيما قاله في بيانه عن جميع الاجتماعات التي عُقدت، وجميع الاجتماعات التي تبين أننا غير قادرين على المُضي قُدُماً والتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المواضيع الحساسة في عالمنا اليوم. أعتقد أن هذا التمرين كان هاماً للغاية على الرغم من أن ما يجب علينا أن نقوم به اليوم هو التركيز أكثر على كسر الجمود الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح. والآن أعطي الكلمة إلى سفير باكستان، زامير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي بأن أهنئكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا نتطلع إلى دورة مُنتجة ومُثمرة تحت قيادتكم. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل وتعاونه معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم. واسمحوا لي أيضاً بأن أغتنم هذه الفرصة بداية للإعراب عن إعجابي وتقديري العميقين للبيان الرائع الذي أدلى به مرة أخرى زميلنا الموقَّر، سفير البرازيل. هناك بالطبع في بيانه بعض النقاط التي لا نتفق معه عليها بالكامل، ولكنني آمل في أن يُعالج ذلك البيان الذي سأدلي به تواً، أو يقدم، على الأقل، فكرة عن رأينا في المواضيع التي أثارها.

سيدتي الرئيسة، لقد أكدتم في بيانكم الافتتاحي في هذا الصباح الحاجة لأن نركِّز جميعاً على صياغة أو وضع برنامج عمل وتقديم مقترحات ملموسة لهذا الغرض. وأود أن ذلك ما سيفعله البيان الذي سأدلي به فوراً. ومع ذلك، فإن غرض وفدي من أخذ الكلمة هذا الصباح هو إبداء تعليقات على مقال صدر مؤخراً عن الأمين العام للأمم المتحدة عنوانه

"قصور برنامج نزع السلاح". ونعتقد أن هذا المقال جاء في الوقت المناسب ليعكس الأولوية التي يوليها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وجدول أعماله وكذلك مشاركته بصفة شخصية في هذه المسألة الهامة.

إننا نؤيد بالكامل اعتراف الأمين العام بأن "مؤتمر نزع السلاح فشل في إحراز أي تقدم جوهري خلال ١٥ عاماً". ويبدو أن هذه الحقيقة غابت عن أذهان بعض الوفود التي تسعى إلى خلق انطباع بأن المؤتمر لم يتمكن من إجراء مفاوضات خلال السنتين الماضيتين فقط. ومن المدهش، وهو أقل ما يمكن أن يقال، أن هذه البلدان التي تعلو أصواتها اليوم أكثر من غيرها لإدانة المأزق الحالي كانت هي نفسها مسؤولة عن هذا المأزق أو كانت صامتة بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي ووجدت الآن فقط صوتها لرفض هذا الطريق المسدود.

وقد سلَّط الأمين العام الضوء أيضاً على مركز المؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح وأوصانا جميعاً بأن لا يتصرف المؤتمر بطريقة تعكس العمل كالمعتاد بل أن يعمل من أجل التغلب على شلله.

ومما يؤسف له بالفعل أن المؤتمر لم يتمكن من الوفاء بالرؤية التي أدت إلى إنشائه أثناء دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح. وبالفعل، يعاني المؤتمر فيما يتعلق بسبب وجوده، أي نزع السلاح النووي، من شلل كامل منذ إنشائه منذ ٣٢ عاماً مضت.

ولذلك، آن الأوان أن نواجه الوقائع ونعترف بالأسباب التي أدت إلى "قصور" مؤتمر نزع السلاح وفقاً لكلمات الأمين العام.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الحقائق الهامة التالية:

أولاً، لا يعمل المؤتمر في فراغ. فأعماله ونتائجه تعتمد على وقائع سياسية سائدة.

وثانياً، يعتمد التقدم الذي تحرزه مفاوضات المؤتمر على مواجهة الشواغل الأمنية لجميع الأعضاء في المؤتمر أو إيجاد حلول لها. فلا يمكن التفاوض بشأن أي معاهدة هنا إذا كانت تخالف المصلحة الأمنية لأية دولة عضو. وقد أُدرجت قاعدة توافق الآراء في النظام الداخلي للمؤتمر لضمان هذه النقطة.

وثالثاً، سيكون خطأً من هذا المنطلق أن يُعزى عدم إحراز تقدم في المؤتمر إلى نظامه الأساسي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء. ولقد تفاوض المؤتمر بنجاح بشأن صكوك هامة مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بنفس النظام الداخلي. ومن جهة أخرى، ليس هناك اليوم تقدم بشأن نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأن جميع الأعضاء ليسوا مستعدين. ولذلك، فإن العقبات التي تحول دون إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح لا تمت لنظامه الداخلي بصلة.

ورابعاً، يبين تاريخ المؤتمر بوضوح نمطاً منتظماً من التفاوض الذي يقتصر على الاتفاقات التي لا تقوّض أو تخل بالمصالح الأمنية للدول، ولا سيما القوى العظمى. واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية اتفاقيتان لم يتم التفاوض بشأنهما إلا بعد أن أصبحت نُظُم الأسلحة البيولوجية والكيميائية زائدة وغير ضرورية بالنسبة للقوى العظمى بسبب حيازة أعداد كبيرة من الأسلحة النووية. وبالمثل، فإن القوى العظمى لم تكن مستعدة لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا بعد أن أجرت عدداً كافياً من التجارب النووية وبعد أن أصبح إجراء مزيد من التجارب أمراً غير ضروري بالنسبة لها. وينطبق ذلك نفسه على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والآن، بعد أن طوَّرت هذه القوى العظمى مخزونات هائلة من الأسلحة النووية وكذلك مخزونات من المواد الانشطارية، ولا سيما اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم القابل للاستخدام في صُنع الأسلحة، الذي يمكن تحويله بسرعة إلى رؤوس حربية نووية، أصبحت هذه القوى العظمى مستعدة لإبرام معاهدة لا تحظر إلا الإنتاج المقبل للمواد الانشطارية لأنها لم تعد تحتاج إلى المزيد منها. وهذا النهج حقاً "خال من الكلفة" بالنسبة لها لأنه لن يقوض أمنها أو يعرضه للخطر. ولهذا السبب، ستكون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خالية من الكُلفة بالنسبة للقوى العظمى مثلما كانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وخلال السنتين الماضيتين، ذكرت باكستان بوضوح الأسباب التي تمنعها من التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر. واليوم تستحق هذه الأسباب أن نكررها. فالسياسات التمييزية التي تنتهجها بعض القوى العظمى في مجال التعاون النووي هي التي زادت من التباين في مخزونات المواد الانشطارية في منطقتنا، على حساب المصالح الأمنية الباكستانية. ومن الهام التأكيد على أن باكستان لم تنشئ هذا الوضع. واسمحوا لي بأن أُكرر ذلك: من الهام التأكيد على أن باكستان لم تنشئ هذا الوضع. فقد أُجبرنا على أن نتخذ هذا الموقف بسبب التصرف الانتقائي والتمييزي لبعض الدول بشكل ينتهك التزاماتها الوطنية والدولية، سعياً إلى تحقيق الربح ومفهومي الاحتواء وتوازن القوى المشكوك فيهما اللذين كانا سائدين أثناء الحرب الباردة.

ونتيجة لذلك، قُدّم النظام الدولي لعدم الانتشار أضحية على مذبح النفوذ والربح. والقول إن أعضاء مجموعة الموردين النوويين قد تخلوا عن حقهم في الاعتراض على هذا التحرك ليس إلا استهزاءً بمعاهدة عدم الانتشار، وبالوكالة الدولة للطاقة الذرية ومجموعة الموردين النوويين أنفسهم. لذلك، دعونا لا نتظاهر وننافق فيما يتعلق بحماية المؤتمر وتعزيز نزع السلاح.

وستتذكر هذه الهيئة الموقرة أن ممثل قوة عُظمى ذكر في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ أن هذه القوة مستعدة لأن تحاول "استيعاب المصالح الوطنية المشروعة" للدول. وحتى الآن،

لم تُبذل هذه الجهود للتصدي لشواغلنا. وخلافاً لهذه الكلمات المشجعة، فإن ما شهدناه هو حملة متضافرة من خلال وسائل الإعلام الغربية الطيعة والمنحازة بوضوح لتقديم ادعاءات مُبالَغ فيها بشأن قدرة باكستان وقدراتها الاستراتيجية، وهي غير واقعية ولا أساس لها تماماً.

وإننا ندرك أيضاً أن بعض القوى تفكر في اللجوء إلى ما يسمى بـ "الضغط" على باكستان لإجبارنا على الاتفاق على عقد مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبكل التواضع الواجب، أود أن أحيلهم إلى نتائج الجزاءات المفروضة على باكستان قبل التجارب النووية لعام ١٩٩٨ وبعدها. فالدرس بسيط: لا يقدّر ضمان أمننا بثمن.

وكانت باكستان صريحة في التعبير عن شواغلها بوضوح وصدق. وليس لدينا ما نُخفيه في هذا الصدد. فقد أشارت حكومة باكستان بوضوح على أعلى المستويات إلى أنها لن تسمح بالانتقاص من مصداقية قدرتها على الردّ. فلا يمكن أن نتوقع من بلد واحد أن يقدم تنازلات بشأن مصالحه الأمنية الأساسية من أجل صك خالٍ من التكلفة لجميع البلدان الأخرى.

ولإحراز تقدم في عمل المؤتمر، نحن بحاجة إلى الفصل بين الواقع والخيال. وعلينا أن نعترف بالوقائع ونعمل من أجل بناء توافق في الآراء في المؤتمر من خلال مراعاة المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول. وترى باكستان أن ذلك يتطلب التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية لا تحظر الإنتاج في المستقبل فحسب بل تشمل أيضاً الحد من مخزونات المواد الانشطارية. ولن نحقق أرضية متكافئة إلا بعد التصدي للتباين في المخزونات من خلال خفضها. ولذلك فإننا نؤيد معاهدة بشأن المواد الانشطارية لا معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون بمثابة صك حقيقي لنزع السلاح لا مجرد تدبير شبيه بعدم الانتشار.

ولا تزال باكستان مستعدة أيضاً للتفاوض على معاهدات بشأن قضايا أساسية أخرى مدرجة على جدول أعمال المؤتمر ولا سيما نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونحن نؤمن بالفعل إيماناً قوياً أن الضمانات الأمنية السلبية جاهزة بصورة خاصة للمفاوضات، لأن إبرام هذا الصك لن يقوض المصالح الاستراتيجية لأي بلد. وفي الواقع، لن تفكر أية دولة حائزة للأسلحة النووية في استخدام هذه الأسلحة ضد أية دولة غير حائزة لها. وحتى التهديد بفعل ذلك يستحق الشجب من الناحية الأخلاقية.

ويتعين على المؤتمر، عند النظر في المقال الصادر مؤخراً عن الأمين العام، أن يذكّر أيضاً بالإسهام الجوهري الذي قدمه الأمين العام في بيانه الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والمعنون "الأمم المتحدة والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية". فقد أوجز الأمين العام في هذا البيان اقتراحاً مؤلفاً من خمس نقاط لخارطة طريق نحو نزع السلاح النووي. والخطوة الأولى التي اقترحها الأمين العام تناشد جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة

للأسلحة النووية، بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وعقد مفاوضات بشأن التدابير الفعالة المؤدية إلى نزع السلاح النووي. أما فيما يتعلق بالعملية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك، فإن الأمين العام اقترح على القوى النووية أن تتحدث بنشاط مع دول أخرى عن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي يعتبره محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في العالم.

والخطوة الثانية التي أشار إليها الأمين العام هي مناشدة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بأن يؤكدوا دون مواربة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم إخضاعها لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ومع ذلك، فإن ما نشهده هنا في مؤتمر نزع السلاح هو محاولة للانتقاء من خارطة الطريق التي حددها الأمين العام. وهذا النهج الانتقائي لمعالجة موضوع نزع السلاح قد يكون مستصوباً لبعض البلدان لكنه يظل غير مقبول بالنسبة للبعض الآخر.

وقد ذكّرنا الأمين العام في مقاله أيضاً بأن عضوية مؤتمر نزع السلاح امتياز. وبالطبع، يتطلب هذا الامتياز تحمل المسؤولية وكما أشار الأمين العام في بيانه المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بإجراء مفاوضات بشأن تدابير فعلية تؤدي إلى نزع السلاح النووي في المؤتمر. ولكن، للأسف، تبين السجلات أن بعض أهم الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الرغم من خطابها الأخلاقي، عارضت باستمرار إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وكذلك بشأن ضمانات الأمن السلبية في المؤتمر. ويدعو ذلك فعلاً إلى الاستهزاء بامتيازها ومسؤوليتها على حد السواء.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أنطق بكلمة تحذير في سياق المقترحات المقدمة من بعض زملائنا التي تقوض فعالية ومركزية المؤتمر بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في العالم لنزع السلاح.

واسمحوا لي بأن أوضح تماماً أن باكستان لن تكون طرفاً في أية مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج مؤتمر نزع السلاح، وحتى إذا تمخضت هذه المفاوضات عن نتائج وهو أمر غير مرجح، فإننا نرى أن هذه النتائج ستكون جهيضة ولن نلتزم بها.

وثانياً، إننا نرى أن الفكرة القائلة بضرورة خفض تمويل المؤتمر أو الحد من فكرة متطرفة وغير عملية. وإذا اتبعنا هذا المنطق، سيكون على العديد من المنظمات المتعددة الأطراف التي تواجه طريقاً مسدوداً أن تقفل أبوابها أيضاً. فهل ينبغي أن نطبق هذا المبدأ، مثلاً، على منظمة التجارة العالمية أو حقاً حتى على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي لم يتمكن من تنفيذ قراراته بشأن قضايا عالمية رئيسية لعقود متعددة؟

السيد مونتالفو (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أولاً، نود أن نعرب عن امتناننا لسفير الصين ووفده للجهود التي بذلوها في دفع رئاسة المؤتمر نحو الأمام. فلم تكن هذه المهمة سهلة بسبب الجمود الذي أثر على الهيئة منذ وقت طويل.

وفي الوقت نفسه، نود أن نرحب بكم ترحيباً حاراً، السفيرة أرانغو، لتقلدكم منصب الرئاسة اليوم ومواجهتكم لتحديات مماثلة. ويسرنا أن تكون الرئيسة امرأة وزميلة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لتوجيه عملنا. ونقدم إليكم أخلص التهاني وأكمل التعاون من الوفد الإكوادوري، وليس الغرض من مداخلتنا القصيرة هذا الصباح إلا الإعراب عن دعمنا لمقترح عملكم ومنهجيتكم. واسمحوا لي وأنا أفعل ذلك بأن أذكركم بالبيان الافتتاحي لإكوادور عندما تقلدت رئاسة مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠١.

لقد أعرب بلدنا، منذ ١٠ سنوات خلت من نفس المنصب الذي تتقلدونه اليوم، عن آماله في كسر الجمود الذي أثر على المؤتمر منذ عام ١٩٩٨. ولم نكن نتصور لدقيقة واحدة أن ذلك سيستمر لسنوات أخرى عديدة. وفي الوقت نفسه، نذكركم بأن إكوادور قد انضمت إلى هذه الهيئة المتعددة الأطراف للمشاركة في المفاوضات المتعلقة بنزع سلاح شامل وكامل، وعدم الانتشار، والحد من التسلح. وقد انتظرنا طوال ١٦ عاماً كبلد مراقب لكي نحقق هدفنا ونصبح طرفاً في هذا المحفل الموقر. وشأننا شأن جميع الأعضاء الجدد، كانت لدينا آمال وأوهام وإيمان أعمى بأهدافه. وبعد مرور ١٣ عاماً، لا نزال ننتظر، وكالعديد من البلدان الحاضرة اليوم، نشعر بخيبة أمل.

وقد انتظرنا طويلاً وبحماس كبير لنصبح أعضاء في هذه الهيئة، التي دخلت بعد انضمامنا، حالة من الجمود وعدم النشاط. وأصبحنا، نوعاً ما، شركاء لا حول لهم ولا قوة في حالة سلبية وغير مشجعة وغير بناءة جعلت البعض، كما ذكر سفير البرازيل منذ لحظة، يشككون حتى في وجود المؤتمر نفسه. وتتفوق هذه الحالة السلبية حالياً على أنبل المصالح البشرية وحفظ السلم والتعايش السلمي بجميع أشكاله.

غير أن أكثر ما يُؤسف له ويُحزن عليه بالنسبة لوفدنا هو أننا، منذ أن أصبحنا أعضاء في هذا المؤتمر، لم نر فيه أي مفاوضة. وعلى حد قول السفير ماسيدو أيضاً فإن البناء أصعب من الهدم.

وكما كان يحدث في مجلس الشيوخ في عهد الرومان، استمعنا لبعض البيانات الجيدة جداً وشهد هذا المحفل متحدثين ممتازين وتمكنا من مشاهدة أشخاص قدموا أفكاراً ومقترحات عديدة ملهمة وإبداعية. ولكن الفرق بين المؤتمر ومجلس الشيوخ في عهد الرومان هو أن أعضاء مجلس الشيوخ كانوا يطبقون الحس السليم والمنطق السليم عند مواجهة التحديات ويضطلعون بمسؤولياتهم ويتخذون قرارات. فلم يعتمدوا مطلقاً على النظام الأساسي ولم يتأثروا بمشكلات لغوية كما أشرتم في كلمتكم الافتتاحية سيدتي الرئيسة. ولا يمكن لهذه القواعد المسخرة لتيسير العمل في حد ذاتها أن تشكل مسائل أساسية

وموضوعية لدرجة تقويض الطبيعة الحقيقية وسبب وجود المؤتمر وبالتالي، كما أشار سفير باكستان عن حق منذ دقائق قليلة، من الخطأ أن نعزي عدم إحراز تقدم في هذا المؤتمر إلى النظام الداخلي الذي استخدم كمجرد تبرير. فالأسباب الحقيقية لهذه المشكلة تكمن في مكان آخر.

وبالتالي، فإننا كأعضاء نشعر بطريقة أو بأخرى بأننا نسيء تمثيل الولاية التي أسندتها إلينا شعوبنا ومجتمعاتنا التي، استطاعت أن تحضر هذه الاجتماعات وتشارك فيها، كان سينتابها بالتأكيد شعور بالارتياب والحيرة لرؤية الشلل الذي أصابنا والوضع الراهن أو الجمود الذي شددتم عليه سيدتي الرئيسية والذي أصبح قابلاً للدوام أكثر فأكثر ولا يمكن تبريره يوماً بعد آخر. وربما كنا لهذا السبب بالذات لا نسمح لهم بأن يكونوا طرفاً في هذه الهيئة، رغم أنهم، على غرابة الأمر، يُشجَّعون على المشاركة بنشاط في محافل أخرى متعددة الأطراف.

ومع ذلك، سيدتي الرئيسة، بما أن ينابيع الأمل لا تنضب وبما أن نظرتنا لا تزال مثالية كأعضاء جدد، نتمنى لكم النجاح في مهمتكم وأن يشهد مؤتمر نزع السلاح في بداية توليكم هذا المنصب عملاً موضوعياً وأن يتم اعتماد برنامج عمل موضوعي كآلية فعالة للسلم والأمن، كما أكدتم عليه في خطابكم. وكما قلت في البداية، فإن وفدنا يقدم إليكم كامل دعمه وتأييده في جهودكم المبذولة للتشجيع على حوار شامل وفي الاقتراحات الهامة والناضجة التي أشرتم إليها، وكذلك في الطريقة المنهجية الواجب اتباعها ودور الرئيس، ويسرنا جداً أن نتقبل دعوتكم لأننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يُعزّز ويعاد تنشيطه ويكرّس لأهدافه الحقيقية وسبب وجوده، ويمكنه أن يشمل المجتمع المدني الممثل على النحو الواجب في هذه القاعة والبلدان المشاركة بصفة مراقب، لا بصفتهم الحالية بل كأعضاء بصفة كاملة لهم جميع الامتيازات والمسؤوليات التي أشرنا إليها منذ دقائق قليلة.

السيد وانغ كون (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيدتي الرئيسة، يود الوفد الصيني أن يهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وكلنا أمل أن يتمكّن المؤتمر من إحراز تقدّم في ظل قيادتكم. ويمر المؤتمر الآن بلحظة فاصلة. ومن المشجّع أنه أخذ يكتسب زخماً منذ بداية هذا العام بعد أن أعربت الأطراف كافة عن إرادة سياسية بكسر الجمود في أقرب وقت ممكن، وبذلت جهوداً دؤوبة في سبيل ذلك. وقد لاحظت الصين أنكم تعتزمون، خلال فترة رئاستكم، مواصلة العمل على توجيه الوفود في جهود لا تفتُر من أجل اعتماد برنامج عمل والشروع في عمل موضوعي في إطار المؤتمر. ونحن نقدّر ذلك عميق التقدير.

وقد طرحت الصين، خلال رئاستها الأخيرة للمؤتمر، عدداً من الآراء بشأن برنامج العمل، لن نعيد ذِكرها هنا. ونحن نعتقد أن بمقدور المؤتمر أن يُحرز تقدّماً ما دامت جميع الدول الأعضاء تعمل معاً وتواصل بناء الثقة وتعزيز حسن الظن السياسي المتبادل بينها وتعمل حكمتها السياسية وتنتهج الطريقة الصحيحة في التفكير والعمل.

والصين مستعدة للتضافر معكم بهمّة في عملكم والتعاون بشكل وثيق مع الزملاء الآخرين في جهد مشترك لتعزيز عمل المؤتمر.

السيد الجزائري (الجزائر): سيدتي الرئيسة، أريد أن أكرر في البداية عميق شكرنا وامتناننا لسعادة سفير الصين لما بذله من جهود جبارة خلال رئاسته لمؤتمرنا. وأود أن أعرب لكم عن السعادة التي تغمرنا ونحن نراكم تتولون مسؤوليات إدارة أشغالنا. إنكم أول سيدة تتولى الرئاسة هذه السنة، ولعل هذا فأل خير لنا. وأستذكر في هذا الشأن تلك الكلمة القيّمة التي وافتنا بها الرابطة الدولية للنساء من أجل السلم والحرية أمام المؤتمر في جلسته المعقودة في ٨ آذار/مارس ٢٠١١، التي تمثل فعلاً رسالة مساندة قوية لنا، ولا بد لنا أن نكون عند حسن ظنها. تأكدوا، سيدتي الرئيسة، من دعم وفد بلادي لكم. ونحن ندعو مختلف الوفود إلى الالتفاف حولكم ومدّكم بالمساعدة التي تحتاجونها.

ولقد طلبت الكلمة اليوم لأتحدث عن موضوع برنامج العمل على ضوء ما اقترحتموه علينا. وأرى اليوم أن المؤتمر يوجد في مفترق طرق يعمه الضباب، وأن الجمود الذي يعيشه المؤتمر مبعث قلق حقيقي.

ويصعب على المجموعة الدولية تفهّم السبب الذي يجعلنا نراوح مكاننا لمدة ١٥ سنة، في حين أن التحديات التي تواجه المؤتمر تتفاقم من يوم لآخر. فحالة المؤتمر فريدة من نوعها، إذ لا تعاني آليات نزع السلاح للأمم المتحدة الأخرى من نفس العراقيل. وقد انصب الاهتمام على المؤتمر لما له من أهمية بالنسبة للمجموعة الدولية. وإذا أردنا للمؤتمر أن يبقى المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لمسائل نزع السلاح، فإن علينا، منطقياً، أن نكثف جهودنا ونمنحه فرصة الحفاظ على هذا الدور المحوري. ومن هنا تبدو أهمية التوافق بيننا حول مشروع برنامج عمل يمكّن المؤتمر من أداء ولايته. وبطبيعة الحال، فبرنامج العمل المنشود ليس غاية في حد ذاته، بل هو مجرد أداة توافقية ستتيح لنا البدء في العمل من أجل إبرام صكوك دولية تجسد مبدأ الأمن الجماعي غير المنقوص لجميع الدول.

إن مجال عمل المؤتمر يتمحور حول مسائل سياسية بالغة الحساسية لأنها تتعلق بأمن الدول؛ وعدم توافق الآراء الذي نعرفه يعود في الأساس إلى عدم التوافق بشأن ترتيب الأولويات في سياق الاستراتيجيات والتوازنات الأمنية على المستويين الجهوي والدولي. وكلما أحست دولة أو مجموعة دول أن أي برنامج عمل أو مفاوضات ستكون على حساب أمنها، ينبغي ألاّ نتوقع أنها ستعمل ضد مصالحها. فالواجب الأساسي لأية دولة هو حماية أمن شعبها مثلما عبّر عن ذلك سعادة سفير باكستان. لكن هذا الأمن، مثلما أشار سعادة سفير البرازيل، لا ينبغي أن يرتكز على الاحتفاظ بأسلحة الدمار الشامل، أو بعبارة أكثر دقة، أسلحة من شأنها أن تفني البشرية كلها. وفي هذا السياق، تتوقف مصداقية أي برنامج عمل، شأنه شأن أي آليات أخرى، على الثقة التي يمنحها لجميع مَن يعالج مشاغلهم الأمنية. فأمن البعض لا يمكن أن يكون مبنياً على أساس تجاهل أمن الآخرين. من هنا تبدو أهمية ضرورة التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يوفّق بين مختلف الأولويات ويجسد مفهوم الأمن الجماعي.

إن الجزائر ملتزمة بمؤتمر نزع السلاح وكانت دوماً حريصة على أن يقوم بمهامه. وقد بادرت بالعديد من الأفكار والمقترحات، التي كان آخرها المقرر CD/1864 الخاص ببرنامج العمل، الذي اعتُمِد بتوافق الآراء سنة ٢٠٠٩؛ وما زلنا نعتقد أن هذا المقرر يشكل قاعدة جيدة لبدء العمل. وبالطبع ليست هذه الوثيقة كافية لتلبية رغبات الجميع، بما فيها طموحات بلادي، ولكنها تشكّل نقطة بداية في مسار طويل نأمل أن يؤدي في النهاية إلى التفاوض بشأن كل المسائل الأساسية.

ومن النقاط الأساسية التي كثيراً ما يتجاهلها البعض أن هذه الوثيقة وأولويات الأفرقة العاملة التي تنشئها قابلة للتطوير والتعديل، مثلما تنص عليه ديباجة المقرر. لكن، للأسف، يبدو أن البعض احتفظ منها فقط بأن ثمة ولاية للتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية متناسين العناصر الأخرى للقرار؛ وهذا لا يساهم في إيجاد مناخ الثقة الواجب توفره في المؤتمر. وعلى ضوء النقاشات التي جرت خلال الرئاستين الكندية والشيلية، اقترح البعض مقاربة مبسطة لبرنامج العمل أو إنشاء آليات للنقاش من أجل وضع الأسس الفنية للمفاوضات اللاحقة.

وقد يكون هذا مفيداً لأنه سيسمح ببدء النقاشات الموضوعية ويعطي الانطباع بأن المؤتمر يعمل فعلاً. فكل المفاوضات بخصوص صكوك نزع السلاح تكون دائماً مسبوقة بنقاشات معمقة ومستفيضة. ولا شيء في النظام الداخلي يمنعنا من اعتماد برنامج مبسط قائم على جدول النقاشات دون أن ننشئ بالضرورة لجاناً مخصصة؛ وسيمكّننا ذلك من بدء العمل. ولكن ذلك، في غياب الإرادة السياسية، لا يضمن أننا سنبدأ التفاوض. وإن غياب الإرادة السياسية هو الذي يمنعنا من التقدم في عملنا، ولا نعتقد أن اللجوء إلى أُطر تفاوضية بديلة سيحل المشكلة، بل على العكس من ذلك، قد يؤدي إلى تعقيد الأمور أو قد يعني أن الصكوك التي تُبرم خارج المؤتمر تُبرم دون مشاركة كل الدول المعنية، ومن ثمّ تكون أقل فعالية.

السيد غوميز كاماتشو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أودّ أن أعرب عن جزيل شكري للسفير وانغ على عمله وجهوده كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، الذي تقدّره المكسيك أيّما تقدير. وبطبيعة الحال، أنقل أحر آيات التهنئة والترحيب من المكسيك لكم سيدتي الرئيسة. وإنها لسعادة بالغة أن نرى ليس امرأة فحسب، وليس شخصاً من أمريكا اللاتينية فحسب، بل سيدة كولومبية في رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا لمسرورون أيضاً لأن ما أصفه بموهبتكم وحساسيتكم وبراعتكم، وإن جاز لي أن أضيف، فطنتكم السياسية لا تخفى على أحد في جنيف وفي المنظمات الدولية الأخرى، ونحن على يقين بأن سماتكم المميّزة هذه ستساعدنا في إحراز تقدّم في عمل مؤتمر نزع السلاح.

وموقف المكسيك معروف تماماً للجميع، ولن أشرحه بإسهاب، لكنني أود أن أشير إلى ثلاث نقاط محددة للغاية. أولاً، من الصعب جداً من وجهة نظر المكسيك تسويغ ١٥ سنة من الجمود في هذه الهيئة. فيمكننا أن نحاول تبريرها، ويمكننا أن نبحث عن شتى أنواع

الحجج، بل بإمكاننا أن ننعت الوضع بدرجة من العقلانية، ولكن في نهاية المطاف، سيصطدم مسعانا بحقيقة فجة وواضحة وحزينة: ١٥ سنة من الخمول. وليس بوسع المكسيك أن تجد طريقة إيجابية لتنظر بها إلى الأمر أو لتبرّره. ونحن، كما دأبنا على قوله، ملتزمون بنزع السلاح النووي، وما دام الأمر كذلك، فإننا ملتزمون نحو مؤتمر نزع السلاح. وبمقدار ما كان المؤتمر وسيلة فعالة حققت أموراً عظيمة، كان التزامنا وعملنا في هذا المكان. واليوم تساورنا شكوك جدّية إزاء استعداد هذه الهيئة لمتابعة هذه الوظيفة السامية. وأكرّر كلامي: لا يمكننا أن نرى كيف نستطيع تسويغ ١٥ سنة من الجمود.

وثانياً، كثيراً ما يقال في مؤتمر نزع السلاح إن مردّ مشكلة الجمود في هذه الهيئة ليس الهيئة نفسها، بل البيئة السياسية العامة التي تتسم بالتعقيد وتمنعنا في هذه الهيئة من المضي قُدماً في إبرام الاتفاقات. ولطالما اعترفت المكسيك بأن البيئة العامة معقدة بالفعل، لكنها تعارض تماماً فكرة أن المشكلة تكمن في البيئة وليست في هذه الهيئة. فالبيئة العالمية برأينا معقدة بالفعل، وعلى جميع الصُّعُد، والفرق يكمن في أن هناك آليات تيسّر الاتفاقات وآليات ومؤسسات تعرقل الاتفاقات. ونحن نرى أن مؤتمر نزع السلاح أصبح من الآليات التي تعرقل المفاوضات وتعرقل الاتفاقات. وهو كما كررنا أيضاً باستمرار، يعرقلها لأسباب منها أن فلسفته وطريقة تفكيره، ويؤسفني أن أختلف مع بعض زملائي فأضيف نظامه الداخلي، جميعها أمور مسؤولة أيضاً عن هذا الأثر المعرقل في هذه الهيئة. فإما أن نصلح مؤتمر نزع السلاح ونهيّئه للتفاوض وتحقيق أهدافه، أو أن المكسيك، وهو ما قلناه أيضاً من قبل، مستعدة تماماً أن تقصد وجهة أخرى للقيام بذلك. فنحن ملتزمون بنزع السلاح.

وثالثاً، يُقال أيضاً من وقت لآخر في مؤتمر نزع السلاح هذا إن من العبثي التفاوض على أمر ما دون مشاركة الأطراف الفاعلة الرئيسية. وهنا أيضاً تخالف المكسيك هذا الرأي تماماً: أولاً، لأننا لا نؤمن بوجود أطراف فاعلة رئيسية وأطراف فاعلة غير رئيسية في عالم نزع السلاح؛ فجميعنا متأثرون بالتساوي بوجود الأسلحة النووية على وجه الخصوص. وثانياً، لأننا إذا اتبعنا هذا المنطق، فلن يكون القانون الدولي غير موجود فحسب، بل لدي انطباع بأننا ما كنا لنباشر قط التفاوض على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إذاً، سيدتي الرئيسة، أكرّر بهذه الملاحظات التزام المكسيك نحوكم، وأجدّد دعمنا غير المحدود لقيادتكم وأفكاركم، ونبثّ إليكم أطيب التمنيات خلال هذا الشهر الذي سترأسون فيه هذه الهيئة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): شكراً جزيلاً. وأشكرك حق الشكر على كلماتك. فهي تمدّني بتشجيع كبير للاضطلاع بهذا التكليف، وهو على أهميته ليس سهلاً بأي حال من الأحوال، وسأحاول، كما قلتُ في بياني، أن أؤديه بأكبر قدر ممكن من المسؤولية والشفافية والشمول في جميع المواضيع التي سنتناولها خلال هذا الشهر. والآن أعطي الكلمة لسفيرة الولايات المتحدة، السفيرة لورا كينيدي.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، من دواعي سروري فعلاً أن أهنئكم على تولّيكم الرئاسة، وأضم صوتي إلى المتكلمين قبلي لأقول إنني معجبة بالمقدرات التي تجلبونها إلى هذه المَهمة، وبالطبع أعرب عن رغبتنا في تقديم كل ما يمكن من أجل دعمكم.

ونحن نرحب على وجه الخصوص بالفرصة المتاحة لنا جميعاً للتأمل في عملنا ومستقبل مؤتمر نزع السلاح في ظل قيادتكم؛ فكما أشار عدد من المتكلمين، نحن نقف بالفعل عند لحظة فاصلة.

وقد أشار العديد من المتكلمين الآخرين أيضاً إلى الجهود التي ذهبت سدى حتى الآن لاستعادة ما حققناه من توافق في الآراء على برنامج عمل، ولو لوقت قليل، عن طريق المقرر CD/1864 بقيادة الجهود القديرة للسفير الجزائري.

ويقيناً، ستؤيد حكومتي بحماس أي POW، كما نقول بالإنكليزية اختصاراً، وأعني هنا برنامج عمل وليس أسير حرب، ولو كنت أحياناً أشعر بأنني كذلك وأنا أجلس هنا بعد سنة في هذا المحفل الموقر.

على أي حال، ما أعنيه هو برنامج عمل على غرار المقرر CD/1864 يتضمن تفاوضاً على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على نسق ولاية شانون، وهو هدف يمكن أن أقول مجدداً إنه حظي عبر السنين بتأييد متكرر من الممثلين هنا وفي محافل دولية أخرى.

وبما أنني كنت غائبة عن آخر جلسة عامة عُقدت برئاسة الصين، اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بما أبداه السفير وانغ كون من تفانٍ وهمّة.

وسوف ندعمكم سيدتي الرئيسة بحماس في جهودكم كرئيسة بالنيابة عنا جميعاً.

وأخيراً، اسمحوا لي بأن أرحّب بصفة شخصية بأميننا العام الجديد، لأنني لم أتمكن مرة أخرى من حضور أولى جلساته في هذا المنصب. وإنني أتطلع حتماً إلى تسليم رسالة التهنئة الحارة من وزير خارجية بلدي إلى السيد توكاييف، وهو ما لم يتسنّ لي القيام به بعد. لذلك، اسمحوا لي بالقول الآن إنني أضم صوتي لعدد لا حصر له من زملائي الأمريكيين الآخرين في التعبير عن إعجابنا بمساهمات السيد توكاييف الكثيرة جداً خلال حياته المهنية الاستثنائية والمتميزة. واسمحوا لي بأن أقول إننا بالفعل محظوظون لوجود رجل دولة على هذا القدر من الخبرة والمقدرة في دفة قيادتنا، ونتطلع بشوق إلى العمل معه في منصبه الجديد.

السيد دارائي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، بدايةً أود أن أهنئكم على تولّيكم رئاسة المؤتمر. وأقول إننا نتوقع جلسة مثمرة في ظل توجيهاتكم. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم.

وقد أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح مؤتمر نزع السلاح ليكون هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح. ونحن نعلّق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بالاستناد إلى الولاية التي يستمدّها من الدورة الاستثنائية الأولى.

ومن الواضح أن الولاية هي التفاوض على صكوك ملزِمة قانوناً في مجال نزع السلاح، مع إبداء الاحترام الواجب لنظامه الداخلي.

وبحسب هذا النظام الداخلي، يشكل اعتماد برنامج للعمل بالفعل المَهمة الرئيسية الموكَلة إلى المؤتمر من أجل أعماله التفاوضية الرسمية. وفي هذا السياق، يكون السؤال الرئيسي هو ما هي الأولوية الرئيسية من أجل البدء في التفاوض.

والأولوية الرئيسية، من جميع وجهات النظر، هي نزع السلاح النووي. وإننا، إذ نضع في اعتبارنا إلحاح مسألة درء تهديد الأسلحة النووية للأمن الدولي، ندعو جميع الأعضاء في المؤتمر إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل وفق جدول أعمال المؤتمر، والتعامل مع القضية الأساسية بما يتماشى مع النظام الداخلي.

ولطالما شدّد وفد بلدي على التوازن وعلى الحاجة إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء في المؤتمر. والنظام الداخلي للمؤتمر هو الأداة التوجيهية التي يجب احترامها احتراماً تاماً. وبرأينا، يمثل التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يمكّن المؤتمر من بدء التفاوض على القضايا الأساسية الأربع أفضل سبيل لخدمة الغاية من المؤتمر، فضلاً عن سلامة وأمن المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، يظل نزع السلاح النووي على رأس أولويات وفد بلدي، كما يبقى كذلك لمعظم الأعضاء في المؤتمر.

وقد أظهرت المناقشة الموضوعية في آخر جلسة عامة وجلسات غير رسمية أن نزع السلاح النووي يأتي على رأس أولويات الغالبية العظمى من مناطق العالم المختلفة.

ويتعين على المؤتمر أن يتفق على إنشاء لجنة مخصصة للشروع في التفاوض على نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن. فوضع اتفاقية للأسلحة النووية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية موضوع جاهز للتفاوض في المؤتمر بما أن السبب الجذري الأساسي لمشاكل الأمن في العالم هو مجرد وجود الأسلحة النووية. وينبغي لبرنامج العمل أن يتيح ممارسة ولاية تفاوضية بشأن هذه القضية.

وإن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وإلى ذلك الحين، يجب السعي على وجه الأولوية لوضع صك عالمي غير مشروط وملزِم قانوناً وضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وذلك عن طريق إنشاء لجنة تفاوض مخصصة في المؤتمر.

ونعتقد كذلك أن ضمانات الأمن السلبية قضية جاهزة للتفاوض، فالقضية لن تصطدم بصعوبات تقنية، وهي لا تتعلق سوى بالإرادة السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونحن ندعم كذلك أن يبدأ المؤتمر بالتفاوض على إبرام معاهدة ملزِمة قانوناً تحظر حظراً تاماً إمكانية شن حرب في الفضاء الخارجي وتمنع تسليح الفضاء الخارجي، لأن وضع صك ملزِم قانوناً من هذا النوع سيزيد من أمن الأمم كافة ويوفر الشروط اللازمة للاستخدام السلمي للفضاء.

وبخصوص معاهدة بشأن المواد الانشطارية، قلنا بما لا يدع مجالاً للبس إن قضية المخزونات والتحقق يجب أن تكون مشمولة بموجب المعاهدة المحتملة. ويجب أن تكون معاهدة المواد الانشطارية – في جميع جوانبها – خطوة واضحة ومجدية لنزع السلاح وعدم الانتشار، إذ يجب أن يكون إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى ومخزوناتها القائمة، وكذلك إنتاجها في المستقبل مشمولاً في نطاق معاهدة. وأي تفاوض على معاهدة للمواد الانشطارية لا يشمل المخزونات أو الأطراف الفاعلة الرئيسية لن يكون ذا فحوى، وبالتالي سيكون عقيماً. ولذلك، علينا أن نكون واضحين في برنامج عملنا فيما يتعلق بهذا الموضوع المهم.

السيد رييس رودريغز (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): شكراً أليسيا. لقد ترددت حقاً قبل أن آخذ الكلمة، لكنني لا أريد أن أتخلّف عن المشاركة في التعبير عن ثقتنا في قدرتك على توجيه عملنا بصفتك رئيسة لمؤتمر نزع السلاح. ولا بد أن أقول إننا وضعنا الثقة ذاتها في كل واحد من الرؤساء الذين شغلوا المنصب خلال العام، وقدّمنا لهم الدعم ذاته، أولاً ماريوس من كندا، ثم بيدرو من شيلي، وأخيراً قبل أليسيا، وانغ من الصين. وبالنسبة لكوبا، كان واضحاً أن ما نواجهه ليس مشكلة قيادة، ولا حتى مشكلة نملك السيطرة عليها. فنحن دبلوماسيون، نعمل وفقاً لتعليمات، لكننا نعيش في عالم حقيقي تغلب علينا فيه الأحداث الفعلية. ويمكننا أن نُجري العديد من المناقشات العقيمة وأن نصل في الواقع إلى الاستنتاجات نفسها.

وموقف كوبا من نزع السلاح واضح، وهو مطابق لموقف حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٢١ وجميع من يعتقدون أن موضوع النقاش الحقيقي في مجال نزع السلاح، من أجل تحقيق نزع عام وكامل للسلاح، هو إزالة الأسلحة النووية. وإن كان لدى أحد شكوك، فبعد الحوادث المتعاقبة في منشآت مدنية في تشيرنوبل نتيجة خطأ بشري، وفي اليابان نتيجة كارثة طبيعية، أصبح واضحاً أننا حتى إن نحّينا جانباً استخدام القوة باللجوء إلى الأسلحة النووية، فإن لا أحد في هذا العالم يمكنه أن يضمن عدم وقوع حادث نووي وخروجه عن السيطرة. ومن هنا، فإن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل خطراً حقيقياً على كل واحد منا، حتى وإن كانت هناك ضمانات سلبية.

وأما مسألة السلام فمعقدة. وهذه واحدة من الهيئات القليلة في النظام المتعدد الأطراف برمته حيث تؤخذ بالفعل قرارات تؤثر في جميع الأطراف، ويتطلب تنفيذها احترام جميع الأطراف والتزامها، لأننا لن نستطيع التخلي عن أسلحتنا إلا إذا كانت لدينا الثقة وحصلنا على ضمانات بأن الآخرين سيتخلون عن أسلحتهم. وهناك بلا شك محافل أخرى مهمة، مثل صندوق النقد الدولي، لكن الفرق هو أن الدول الأكثر نفوذاً تفرض آراءها هناك. وأنا أعتقد أنها، أحياناً، تحاول القيام بذلك هنا، لكن هذا المحفل ديمقراطي بحق، وتطالب فيه البلدان النامية والبلدان الصغيرة بتوافق الآراء وتطالب بالاحترام من أجل كفالة

حق الشعوب في السلام الذي يصوّت ضده في مجلس حقوق الإنسان الكثير من الحاضرين هنا ممّن يوظّفون هذا النوع من الخطب الرنانة لصالح نزع السلاح وبالأخص عدم الانتشار.

وكوبا موضوعية في تحليلها. ودعونا لا نضخّم ما يحدث هنا. فما يحدث هنا في مؤتمر نزع السلاح انعكاس لما يحدث في العالم، وللتوازنات الجديدة الآخذة في فرض نفسها، وللحظة التغيير التي تشهدها البشرية. فصحيح أننا خطونا بعض الخطوات إلى الأمام في مجال عدم الانتشار، وفي ما هو فعلياً توطيد هيمنة وتفوق مجموعة من البلدان التي استولت على هذا الحق، لكن الحقيقة ليست فقط أنه لم يتحقق تقدّم على الإطلاق خلال ١٥ سنة، بل لم يتحقق تقدّم على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية على صعيد أهم جوانب نزع السلاح العام، وبوجه خاص قضية الأسلحة النووية.

وأعتقد أننا لسنا في موقف يؤهلنا للضغط للبتّ في القضية. حقيقةً، فأي شخص يحاول القيام بذلك سيكون أحمق، مع أنه قد ينجح. ولكن كما قيل هنا مسبقاً، قد يوجد بالفعل صك خارج النظام المتعدد الأطراف، لكن ألن يكون أولئك الذين يصدّقون عليه يتخلون عن السلاح في حين يحتفظ به آخرون؟ أنا أرى أننا نقف في لحظة تأمل وزمن انتقالي. وعلينا ألاّ نيأس، فالوقت الآن وقت تعزيز الوعي، لكنه فوق كل شيء وقت بناء الثقة. وعليَّ أن أقول إنني أقدّر بعض الوثائق التي عُرضت في السابق، وأقدّر الجهد الذي بذله أصدقائي الأعزاء، مثل السفير إدريس، لكن عليّ أن أقول إنه حتى تلك الوثيقة، حقاً، لم تكن منصفة أو متوازنة، لأنها ركزت أساساً على جهود المضي قُدماً في مجال معيّن، دون أن يكون هناك التزام واضح بالتفاوض في مجال نزع السلاح النووي.

ومن جانبنا، نحن على أتم الاستعداد لمساعدتك أليسيا في مهامك كرئيسة. وكوبا لن تقف يوماً عقبة أمام تقدّم هذا المؤتمر، لكنني أكرر، ليس لتضخيم القضية أو الضغط للبتّ فيها، بل من أجل البحث عن نُهُج عملية. وأعتقد فعلاً أن علينا ألاّ نقطع الدعم المالي عن المؤتمر، لكن علينا أن نكون واقعيين وموضوعيين ونعقد جلسات لدى توفر أهداف واضحة فيما يتعلق بما ننشده من هذه الجلسات لكي نستمر في تجنب هذا الشكل من البيانات الطويلة والمناقشات العقيمة، لأننا في الحقيقة نكرر أنفسنا. وأعتقد أن علينا أيضاً أن نقدم تقارير لعواصمنا بأننا نعمل وأن نبرّر وجودنا، ولا سيما مَن يركّزون أساساً على مجال نزع السلاح، لكنني أرى أن علينا العمل بكفاءة في هذا الصدد وأن نعقد جلسات عندما يكون لدينا مقترح واضح نناقشه أو عندما نكون قد حصلنا على الالتزامات السياسية المطلوبة لنعقد جلسة التزام في هذه القاعة.

أما وقد قلت ذلك، فإنني أعتقد أننا في نهاية المطاف لسنا متشائمين، بل نحن متفائلون، لأننا دائماً نجد سبيلاً في النهاية. فهناك عمليات تقتضي سنوات، مثل حركة التاريخ، إن نظرنا إلى الأمر على أنه عملية، وليس بالمستطاع بلوغ كل أمر بالسرعة التي يطلبها البعض. لذلك، سوف نقدم لكم الدعم أليسيا، وفي الوقت المناسب، سوف نتبع

مسار الرؤساء السابقين، لأن تحدّياً هائلاً ينتظر بقية الرؤساء هذا العام. وأنا أعتقد أن رؤساء ممتازين تعاقبوا على المؤتمر، وأن ما أثّر علينا ليس نقص الجهد أو المقدرة أو القيادة الممتازة. وفي الوقت ذاته، نحن نرى أننا، عاجلاً أم آجلاً، إن بنينا الثقة وأبرمنا الاتفاقات اللازمة، سنكون في موقف يؤهلنا للتفاوض لأننا مفاوضون ودبلوماسيون.

السيد هوفمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أستمع بعناية بالغة دائماً للبيانات الملقاة في مؤتمر نزع السلاح، وقد سمعنا اليوم عدداً من البيانات المثيرة جداً للاهتمام. لكني أعتقد أن الجميع سيفهم عندما أقول إنني أستمع دوماً باهتمام خاص عندما يأخذ زميلي وصديقي السفير أكرم الكلمة. وأعتزم إبداء عدة ملاحظات على بيانه، لكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أهنئكم أيضاً سيدتي الرئيسة على تولّيكم الرئاسة، وكُونوا على يقين أنكم ستحظون بالدعم الكامل من الوفد الألماني، وأتمنى لكم كل التوفيق.

وأود أيضاً أن أشكركم على الطريقة التي عرضتم بها برنامج عملكم الخاص، إن جاز التعبير. ونحن نجد فيه نهجاً مثيراً للاهتمام. فنحن نعي صعوبات التوصل إلى برنامج عمل للمؤتمر، ولا شك أيضاً أن فكرة إشراك المجموعات الإقليمية بشكل أكثر فاعلية فكرة مثيرة للاهتمام. وأنا أرى أساساً أنه لزام على كل رئيس بذل جهد لتقديم برنامج عمل، لكن الرئيس في نهاية المطاف هو من يقيّم الأمر إن كان يبدو جديراً أو مفيداً. ولكني أعتقد أنه نظراً لذلك، من المحبّذ دائماً أن يكون هدفنا تقديم مشروع برنامج عمل.

وأود أيضاً أن أهنئ السفير ماسيدو سواريس على بيانه المحفز جداً للتفكير. والآن، أعرض عليكم بعض النقاط تعليقاً على بيان السفير أكرم.

أولاً، عندما يقول إن بعض القوى مستعدة لمراقبة الأسلحة فقط عندما يكون ذلك بلا تكلفة، فأنا أرى أن هذا النوع من التفكير خطير بعض الشيء. ففي البداية، لست متأكداً إن كان ذلك فعلاً صحيحاً من الناحية التجريبية، لأنني أتخيل أنه لو كان للبعض ما أرادوا، لكانوا سيفضّلون الاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فببساطة، لا يمكننا أن نعرف. وإن عدنا إلى محضر التاريخ التفاوضي، سنجد أن جميع المشاركين المهتمين ناضلوا بقوة في سبيل مواقف معيّنة، وذلك يدلّ على أنه ما زال هناك اهتمام فعلي بتحقيق نتائج معيّنة.

وهذه الحجة خطيرة بعض الشيء لأنها بطريقة ما تبخس قيمة الاتفاقات القائمة بشأن مراقبة الأسلحة، فلسان حالها يقول إن الاتفاقات في الواقع لا قيمة لها إذ لم يعد أحد بحاجة إليها، إن جاز التعبير.

ثانياً، فيما يتعلق بسؤال ما إذا كانت المشكلة تكمن في النظام الداخلي، كانت حجته أن هذه الهيئة تفاوضت بنجاح على اتفاقات أخرى لمراقبة الأسلحة بموجب النظام الداخلي نفسه. وهذا مما لا شك في صحته، لكن السؤال هو كيف استُخدم النظام الداخلي في الواقع من قبل الذين شاركوا في هذه المفاوضات. ولم أعد للمحضر لأتحقق منه، لكن

حسبما تسعفني به ذاكرتي، لا أعتقد أنه حدث مطلقاً أن اعترضت دولة عضو واحدة على الشروع في مفاوضات.

والنظام الداخلي، كما نعلم جميعاً، مسألة غاية في التعقيد، وبخاصة قاعدة توافق الآراء، وهناك طريقة دقيقة للغاية في التعامل مع هذه المسألة. ولكن عندما يتعلق الوضع بدولة أو اثنتين من أصل ٦٥، في هذه الحالة، والعدد أكبر من ذلك أحياناً في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، عندما نجد قلة قليلة تستخدم قاعدة توافق الآراء بحكم الواقع كوسيلة نقض، نكون عندئذ في وضع مختلف تماماً. وأود أن أقتبس العبارة المحفزة للتفكير لصديقنا وزميلنا السفير ماسيدو سواريس، الذي قال: "لا يمكن لدولة عضو انضمت بمحض إرادتها إلى مؤتمر نزع السلاح، الذي يتمثل غرضه في التفاوض بشأن صكوك قانونية تتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، أن تحتج بحالتها الأمنية لمنع مفاوضات ترى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، إن لم تكن جميعها، أنها مفاوضات مناسبة". وبرأيي، وضعت هذه العبارة إصبعها على الجرح تماماً، إن جاز لي القول.

وأما نقطتي الثالثة فهي عن قضية المواد الانشطارية بالتحديد. فأنا أشعر بشيء من الحيرة عندما أنظر إلى التسلسل المنطقي في التفكير. فالسفير أكرم في الصفحة ٢ من بيانه يشرح مجدداً ما دعا باكستان في العامين الماضيين إلى أن تَسوق بوضوح الأسباب التي تمنعها من الموافقة على مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر، وما إلى ذلك. وكلنا كنا على دراية بذلك وكلنا كنا شهوداً عليه، ولهذا السبب أساساً ليس لدينا برنامج عمل ولم نبدأ المفاوضات في هذه الهيئة، وهي فعلياً المهمة التي علينا أن نؤديها. لكنه بعد ذلك واصل ليقول في الصفحة ٣، وأنا أقتبس هذا الكلام لأني أجده مثيراً جداً للاهتمام: "وترى باكستان أن ذلك يتطلب التفاوضَ على معاهدة بشأن المواد الانشطارية لا تحظر الإنتاج في المستقبل فحسب، بل تشمل أيضاً الحد من مخزونات المواد الانشطارية. ولن نحقق أرضية متكافئة إلا بعد التصدّي للتباين في المخزونات من خلال خفضها. ولذلك فإننا نؤيد معاهدة بشأن المواد الانشطارية لا معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون بمثابة صك حقيقي لنزع السلاح لا مجرد تدبير شبيه بعدم الانتشار".

وحسبما أفهم، هذا يعني أنه لا يعارض التفاوض في هذه الهيئة في حد ذاته، فقد أوضح تمام الوضوح أن باكستان ترى أن التفاوض على هذه القضية يجب أن يكون في المؤتمر فقط وليس خارجه. ولا أرى بأساً في الدفاع عن وجهة النظر هذه، لكنني أفهم أن باكستان مستعدة للتفاوض في المؤتمر على المواد الانشطارية. وبالطبع، لدينا جميعاً آراء مختلفة بشأن هذا الأمر أو ذاك. وبعض القضايا أهم من غيرها. ولكن ما أعجز عن فهمه هو سبب هذه المعارضة المبدئية لافتتاح العملية.

وإني طبعاً على وعي تام بكلمة "وقف" الواردة في تسمية المعاهدة، سواء أكانت: المعاهدة تتعلق بوقف الإنتاج أم لا. والسؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة لي إذاً هو التالي: إلى

أي مدى يجب أن ينعكس هذا الاختلاف في النهج على المَهمة التي نوكِل أنفسنا بها، أي على برنامج العمل وعلى الولاية التي نحدّدها لأنفسنا؟

إننا نختلف في الرأي. ومن الطبيعي أن يكون لدى أشخاص يجلسون للتفاوض على أي موضوع منطلقات مختلفة وأن يسألوا أنفسهم إلى أي مدى علينا أن نعكس هذه المنطلقات المختلفة في الولاية. وقد حدث مرات كثيرة من قبل أن وجدوا طريقة للالتفاف بشكل ما على المسائل ليتمكن الجميع من تقبّلها.

سيدتي الرئيسة، عندما نحاول صياغة ولاية برنامج عملنا، سيكون بالطبع من الأهمية بمكان أن نبحث عن طريقة للالتفاف على القضية بشكل أو بآخر. وأنا أدعو وفد باكستان لعرض آرائه في مشاوراته الثنائية معكم، أو في أي صيغة تبدو مفيدة، بشأن تلك النقطة، ومن ثم النظر في طريقة لصياغة القضية بطريقة تمكّننا من أن نبدأ عملنا فعلياً.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): شكراً جزيلاً لسفير ألمانيا على كلماته، وإنكم محقون بقولكم إن علينا نحن الرؤساء أن نقدّم دائماً برنامج عمل. وهذا صحيح، فجميع الرؤساء الذين سبقوني قاموا بذلك. وأنا أقدّر ذلك العمل، ولكن ذلك العمل، كما أسلفت في بياني، لم يلاقِ النجاح الذي كنا نتمناه كمؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، دعوتكم في بياني جميعاً، على الصعيد الفردي أو الإقليمي أو عبر الإقليمي، إن جاز لي وصفه هكذا، أن تتفضلوا بتقديم ما لديكم من أفكار عن برنامج العمل أو عن شكله لكي نعبّر عنها، وسأعرضها للبحث بكل سرور. وبصفتي رئيسة، لا مشكلة لدي في ذلك. وسنواصل مشاوراتنا الثنائية أو المتعددة الأطراف، مع أطراف عديدة في الوقت ذاته، لكني لا أرى شخصياً – وكذلك حكومة بلدي – أن من المجدي أن تقدّم كولومبيا برنامج عمل لمجرد المناقشة، ولكي يدرج مجدداً ضمن المحفوظات. دعونا نبذل جهداً نشارك فيه جميعنا، ودعونا نحاول جميعاً التوصل إلى برنامج عمل نسعى كلنا فيه إلى إرضاء جميع الأطراف. ونحن نرى، في الحقيقة، أن الوقت ربما حان للتخلي عن العملية المتمثلة في قيام كل رئيس بوضع برنامج عمل لا شيء إلا ليتم تكرار العملية مجدداً في الشهر التالي. ومع تقديرنا لمواقف الوفود الأخرى، نعتقد أن الوقت حان لننظر على الأقل في استراتيجية أخرى قابلة للتطبيق، في إطار النظام الداخلي، لنرى إن كان بإمكاننا التوصّل لبرنامج العمل هذا.

وقد أجرينا في واقع الأمر الكثير من المشاورات الثنائية مع الكثير من البلدان، وليس معها كافة للأسف. ونحن ننتظر المجموعات الإقليمية من أجل ذلك، أو يمكننا الاجتماع معها أو مع منسّقي المجموعات الإقليمية، أو بالأحرى مَن يحيلون إلى مجموعاتهم ما ناقشناه هنا وما أثير هنا والسبل التي تمكّننا من العمل معاً بشكل أفضل بكثير. ونحن منفتحون على جميع المقترحات، فنحن نسعى لشيء جامع للكل، وبما أنكم أشرتم إلى سفير باكستان، فقد عقدنا بالفعل اجتماعات معه ونود أن نحقق بشكل ما تقارباً بين باكستان وبلدان أخرى

لنتمكن جميعاً من دفع مؤتمر نزع السلاح قُدماً. فهدف الرئيسة هو التوفيق بين الجميع، لا التفريق بينهم.

والآن، أود أن أعطي الكلمة لسفير اليابان، السفير آيكو سودا.

السيد سودا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، سيدتي، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلام في هذه المرحلة الهامة جداً للجهود التي نبذلها لإحراز تقدّم في هذه الجلسة.

لم أكن أنوي أن أتكلم اليوم، لكن بعد الاستماع إلى البيانات العديدة المثيرة للاهتمام والمحمّسة والمحفّزة التي ألقاها زملاؤنا، شعرت أن عليّ أن أقول رأيي. وما أود أن أقوله هو أن علينا أن ننظر أمامنا مباشرةً عند الاضطلاع بمسؤوليتنا كأعضاء في المؤتمر.

واليابان لم تحِد على مدى عقود طويلة عن دعوتها إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، لكن الجميع يعلم استحالة تحقيق الإزالة التامة بين ليلة وضحاها، أو بمعاهدة واحدة. فذلك يتطلب عملية تراكمية من التدابير والجهود العملية والملموسة. ومن الواضح في هذا الصدد، حسبما تشير إليه ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن الخطوة الأشد إلحاحاً في هذه العملية هي وقف صنع الأسلحة النووية. ولا يسعني أن أتخيل سلوك أي طريق نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون البدء بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية على الأقل. وقد بلغت قضية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، حسب علم الجميع، مستوى كافٍ من النضج يسمح بالشروع في مفاوضات رسمية. ولدينا ولاية شانون، وهي ولاية أساسية جيدة مُعدّة بعناية ومتوازنة ومرنة. وليس مفيداً على الإطلاق لنا جميعاً، أو لعملنا في المؤتمر، أن نعود ونعيد فتح تلك التسوية.

وإن لدينا إنجازاً في برنامج العمل CD/1864، الذي توصلنا إليه بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩. ولكن، مع التسوية المتوازنة والبنّاءة التي حققناها، ما الذي يمنعنا من المضي قُدماً منذ أيار/مايو ٢٠٠٩؟ والحقيقة واضحة وبسيطة. فعلى الرغم من الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل من خلال المقرر CD/1864، اعترضت دولة طرف على تنفيذ برنامج العمل ذاك لأسباب تتعلق بالأمن الدولي. ففي نهاية الأمر، لا تكمن المشكلة في المقرر CD/1864، ولا في مسألة نضج القضية.

واليابان مستعدة للمشاركة في جهود مواصلة العمل على تطوير القضايا الرئيسية الثلاث الأخرى، وهي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولكن لا يمكنها أن تدعم أي حجة تمنع فعلياً الشروع الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالقول خطأً، على سبيل المثال، إن القضايا الثلاث الأخرى نالت نصيبها من النضج، فلِم لا نتناول القضايا الأربع جميعها معاً

ونؤجل بدء المفاوضات على معاهدة منع وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى حين أن نتوصل إلى اتفاق معين من وجهة النظر تلك؟

وتعتبر اليابان المؤتمر أهم محفل للتفاوض على معاهدات نزع السلاح، وذلك لوجود اعتقاد بأن المؤتمر يحرز تقدماً في عالم نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي، عن طريق عمله الموضوعي. وبعبارة أخرى، يتمثل أهم شيء على الإطلاق بالنسبة لليابان ومعظمنا هنا في نزع السلاح، وليس في المؤتمر بحد ذاته. وبالتالي، إذا استمر المؤتمر في خلله الوظيفي، فمن المفهوم أن تفقد الكثير من الدول الأطراف، ومن ثم الكثير من الدول، الاهتمام بالمؤتمر وتبحث عن سبل أخرى تضمن العمل بشكل فعلي على نزع السلاح النووي، ولا سيما المفاوضات بشأن معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية.

السيد راو (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن تهانيّ الحارة على تولّيكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأنا متيقّن أنكم ستتمكنون بمهاراتكم وقدرتكم الدبلوماسية وجاذبيكم الشخصية من توجيه عمل المؤتمر بنجاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم في أدائكم مسؤولياتكم. وأود كذلك أن أشكر سلفكم، زميلنا وصديقنا السفير وانغ على جهوده النشطة والدؤوبة لدفع عملنا قُدماً.

واسمحوا لي أن أشكركم أيضاً على عقد جلسة عامة بشأن برنامج عمل المؤتمر. ولطالما آمن وفد بلدي بالأهمية الاستثنائية للمؤتمر باعتباره المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وإننا نرحب دائماً بالجهود التي تقربنا من المفاوضات المتعلقة بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي وتدعم الطبيعة القيّمة والجامعة لهذا المحفل. وفي المقابل، ينبغي أن نحاول تجنب الأمور التي تُبعدنا عن توافق الآراء.

ولا أود أن أكرر آراء وفد بلدي بشأن وضع برنامج عمل للمؤتمر، فقد ذُكرت في الجلستين العامتين المعقودتين في ٢٢ شباط/فبراير و٣٠ آذار/مارس من هذا العام. ولكنني أود فقط أن أذكر ثانيةً بأن أول بند في قائمة أولويات المؤتمر يجب أن يكون اعتماد برنامج عمل والبدء في العمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات، في أقرب وقت ممكن. ولن تقف الهند عائقاً في الطريق إن لاح توافق للآراء على برنامج عمل، يواصل من حيث توقفنا مع المقرر CD/1864 المعتمَد بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩، ولا سيما إن كان هذا المقرر يسهّل بدء العمل الموضوعي، بما في ذلك التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، دون المساس بالأولوية التي نعلّقها على نزع السلاح النووي.

وقد كانت الهند ثابتة في دعمها لنزع السلاح النووي عالمياً وبصورة كاملة وقابلة للتحقق. وبصفتنا عضواً في مجموعة الـ ٢١ وحركة عدم الانحياز، لطالما علّقنا أولوية عظمى على نزع السلاح النووي. ونحن نعتقد أن بالإمكان تحقيق نزع السلاح النووي عن طريق عملية متدرجة الخطوات ترتكز على التزام عالمي وإطار عمل متعدد الأطراف ومتفق عليه لتحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ودون تمييز. وثمة حاجة إلى حوار هادف

بين جميع الدول التي تحوز أسلحة نووية من أجل بناء الثقة والاطمئنان والتخفيف من المكانة البارزة لقضية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والعقائد الأمنية.

السيد كوون هايريونغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على تولّيكم المسؤولية شديدة الصعوبة وإن كانت الحيوية كرئيسة لمؤتمر نزع السلاح. وأنا متأكد أن مناقشات المؤتمر ستساهم في ظل قيادتكم القديرة، في كسر الجمود الذي يعيشه المؤتمر. وبالطبع، أؤكد لكم أنني ووفد بلدي سنقدم لكم الدعم والتعاون الكاملين في أدائكم لعملكم القيِّم.

ولن أعرض موقفنا اليوم من جديد، لكني أود فقط أن أقدّم اقتراحاً واحداً. فأنا أتفهّم تماماً أن البيئات الأمنية المختلفة تستوجب في كثير من الأحيان مواقف مختلفة من قضية نزع وعدم انتشار السلاح النووي. وإنني، إذ آخذ هذا الواقع في الاعتبار، أدعم اتخاذ خطوات عملية نحو بذل جهد منظم ومتدرج. ولذلك أود أن أقترح مناقشات أكثر تركيزاً على بعض القضايا العالقة التي تتباين آراؤنا منها تبايناً حاداً. وأنا أرى أن الفائدة ستكون أكبر إن وضعنا قائمة بالآراء المختلفة بشأن كل بند، بدلاً من تكرار الرسائل نفسها كما دأبنا لمدة طويلة في الماضي.

وحسبما أفهم، تشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أشرس معركة ضمن جداول الأعمال الأربعة وأشدها عرقلة. لذلك أود أن أقترح مناقشة قضية المخزونات القائمة أولاً، ثم مفاهيم ذات صلة أخرى مثل تعريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ونطاقها والتحقق منها. وأعتقد أن أكثر السبل فعالية وكفاءة هي مناقشة كل بند على حدة وبالتوالي بشكل أكثر تركيزاً، وذلك من أجل تقليص اختلافاتنا في هذه اللحظة، أو – إن كنا محظوظين – التوصل إلى حل. ويمكننا أن نصب جُلّ تركيزنا في فترة رئاستكم على قضايا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ثم، إن كان لدينا متسع من الوقت، ينبغي أن نجد سبلاً لمناقشة قضايا رئيسية أخرى مثل نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية.

ومن شأن هذا النهج أن يساعدنا على بناء الثقة ويسهّل العملية الرسمية للمساهمة في الحد من سوء الفهم وتعزيز الثقة والفهم المشتركين.

وأخيراً، يتفق الوفد الكوري مع الرأي الذي عبّر عنه السفير الألماني بشأن بذل جهود لتقديم برنامج العمل إن أمكن.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر سفير كوريا، وأود أن أؤكد له أن الرئيسة ستحلل مقترحه، لكنني أود أن أذكّره أيضاً بأن هذا المحفل نفّذ مقترحه واختبره في مناسبات كثيرة، دون طائل. وأعتقد أن الوقت حان لكي نكون أكثر إبداعاً ولكي تساعدونا أنتم أيضاً على تقديم برنامج عمل. وإن كان لديكم أفكار ممتازة وإن كنتم مبدعين بشكل خاص

في هذا الصدد، فالرئيسة على استعداد لتلقّي أي أفكار قد تخطر لكم ولعقد أي اجتماعات قد تروها ضرورية. ولكن أن نجلس لمجرد أن نناقش ونناقش ونناقش ونناقش الأمر ذاته، فنحن نرى أننا سنأخذ استراحة من ذلك في هذه الفترة الرئاسية على الأقل. ولست أعلم ما سيحدث مع الآخرين، لكننا خلال فترة رئاستي سنأخذ متنفساً لكي نجرب وننظر، أو على الأقل نحاول أن نجري تمريناً عما يحدث هنا وسبل العمل بشكل أفضل والوجهة التي ننشدها حقاً. وإن كان لديكم، كما قلت في بياني الافتتاحي، مبادرات بشأن برنامج عمل، فسأقدمه بكل سرور، ودون أي مشكلة. وسأبذل كل جهدي. ولكنني، كما قلت، احترمت بصفتي مندوبة العمل الذي قام به الرؤساء الذين سبقوني، وأشاطرهم إياه، وأعتقد أن كولومبيا ستقدّم اقتراحاتهم نفسها، وهذا يعني أن هذه الاقتراحات بُحثت من قبل، دون جدوى. والآن أعطي الكلمة لسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد سي بيونغ.

السيد سو سي بيونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على تولّيكم الرئاسة وأن أؤكد لكم دعمي وتعاوني الكاملين. ودعوني أيضاً أنتهز هذه الفرصة لأقول إنني أقدّر عالياً العمل المميز الذي قام به سفير الصين السيد وانغ خلال رئاسته من أجل إعطاء المؤتمر دفعة قوية إلى الأمام.

ويرحب وفد بلدي ترحيباً حاراً بنيّتكم العمل مع الدول الأعضاء في المؤتمر بطريقة مفتوحة وجامعة وشفافة. وفيما يتعلق ببرنامج العمل، كرّر وفد بلدي موقفه وآراءه في مناسبات كثيرة، لذلك لن أذكرها ثانيةً اليوم.

واليوم، يكتسب دور آلية نزع السلاح أهمية متزايدة في الجهود الدولية لإحلال السلم والأمن في العالم. وتحديداً، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعزز دوره في نزع السلاح النووي. وتعلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية على المؤتمر بصفته الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتسلّم بأن هذا الجهاز أنجع آلية لتعزيز نزع السلاح على صعيد العالم.

ومن هذا المنطلق، نتطلّع إلى بدء العمل الموضوعي مبكراً. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف نتحلّى بإخلاص مشفوع بالصبر. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي مجدداً بأن أعبّر عن عزمي القوي مواصلة تعاوني معكم في الأيام القادمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكركم جزيل الشكر. لقد تمكّن الرؤساء الستة من العمل بروح فريق واحد هذه السنة، وذلك مهم للغاية في رأينا لأن الفترات الرئاسية لا تدوم سوى شهر، وليس منطقياً أن نبدأ مجدداً من نقطة الصفر في كل مرة. ونحن نعتقد أن الأفضل هو إن تمكّنا جميعاً من اعتماد برنامج عمل لهؤلاء الرؤساء الستة. وهذا ما قرّرناه رغم اختلافاتنا الفكرية في العديد من المجالات. ونرى أن من المهم أن نحاول اتّباع مسار للعمل خلال هذه السنة، ولهذا السبب أشدّد على احترام الرئيسة لأعمال الرؤساء الثلاثة الذين سبقوها.

لم يعد هناك متكلمون على القائمة. وأود أن أعرف ما إذا كان أي أحد من أي وفد آخر يرغب في الكلام؟ سفير باكستان. لكم الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأرد على التعليقات القيّمة جداً التي قدّمها صديقي وزميلي سفير ألمانيا. وأنا أقدّر الجدّية التي يصغي بها إلي، وهو ما لا ينطبق بالضرورة على بعض الزملاء الآخرين، لكنني سأحاول قدر المستطاع الإجابة على ما طرحتَ من أسئلة واستفسارات ونقاط.

ففيما يتعلق بفكرة ما قلتُه عن الاتفاقات التي وُقّعت وعن كونها بلا تكلفة، من ناحية تجريبية، بالطبع، علينا أن ننظر في المحضر، وهو أمر ممكن. ولكن من تجربتي منذ آخر مرة كنت فيها في هذه المدينة، وفي هذه المنظمة، في أواسط ثمانينات القرن العشرين، عندما بدأنا المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكان ذلك أيضاً زمن الحرب الباردة، كانت بلا شك حقيقةُ أننا وصلنا مرحلة أصبح فيها الجميع، ولا سيما القوتان العظميان آنذاك، مستعدين لإبرام اتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية نتيجةً لإدراكهما بأن إزالة الأسلحة الكيميائية لن تقوّض مصالحهما الأمنية. وأفترض أن ذلك كان أيضاً المبدأ التوجيهي، أو مربط الفرس، في التفاوض على اتفاقيةٍ لحظر الأسلحة البيولوجية.

وأعتقد أن من بين أسلحة الدمار الشامل الثلاث، كما ندعوها، البيولوجية والكيميائية والنووية، إن امتلك بلد أسلحة نووية وأسّس قدرته على الردع على هذه الأسلحة، فإن حجتي هي أن امتلاك أسلحة كيميائية وبيولوجية لا يعود ضرورياً، على الأقل بالنسبة لمن يملكون الأسلحة النووية. وعندما يكون لديهم هذه الأسلحة النووية، تصبح القوى العظمى الحائزة لأسلحة نووية مستعدة عندئذ للتخلي عن وسائل الدمار الشامل الأخرى، وبالتالي، تصبح غير ذات أهمية. وبالمثل، نحن نعرف حق المعرفة فيما يتعلق بقضية التجارب وقضية المخزونات القائمة أن الدول الرئيسية الحائزة لأسلحة نووية أجرت المئات من التجارب النووية، وفي الواقع أجرت تجارب تزيد عمّا يمكنه تفجير العالم مرات عديدة. وبالنسبة لها، لم يعد إجراء المزيد من التجارب النووية ضرورياً. ولذلك، أصبح واضحاً أن هذا مجال يمكن إحراز تقدّم فيه بالاتفاق على عدم إجراء المزيد من التجارب.

وكذلك الحال بالنسبة لمخزونات المواد الانشطارية. فنحن نعلم أيضاً أن هناك كميات كبيرة من مخزونات المواد الانشطارية لدى الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية. ولهذا السبب، سبق لها أن أعلنت هي نفسها وقفاً للإنتاج. وبالتالي، فإنها، بعد أن أعلنت وقفاً للإنتاج، لن تتكبد تكاليف باهظة لتحويل ذلك الوقف إلى معاهدة دولية. هذا هو التفكير الذي أحتجّ به.

والآن، فيما يتعلق باستخدام النظام الداخلي – وهو بالطبع الأساس الذي أنشئ مؤتمر نزع السلاح بناءً عليه – أنا أذكر ذلك جيداً، فقد دفعت القوتان العظميان خلال الحرب الباردة آنذاك باتجاه أن تنطبق قاعدة توافق الآراء على القضايا الإجرائية وكذلك

الموضوعية. وفي الواقع، كانت باكستان في ذلك الوقت هي التي احتجت بأن قاعدة توافق الآراء لا يجب أن تنطبق سوى في حالة القضايا الموضوعية وليس في حالة القضايا الإجرائية. وهو أمر يمكن التحقق منه في المحضر. لكن على أي حال، تظل الحقيقة أن قاعدة توافق الآراء استُخدمت، مراراً وتكراراً، لحماية المصالح الشخصية في هذه الهيئة. وقد رأينا ذلك، وما زلنا نراه، بوضوح شديد في سياق قضايا مثل المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية أو نزع السلاح النووي، وهي مجدداً قضايا يبدي عدد كبير من البلدان في هذه القاعة استعداداً لبدء التفاوض بشأنها، لكن بعض البلدان ليست مستعدة لذلك. ولذلك، ها هي قاعدة توافق الآراء تُستخدم مجدداً لما يُنظر إليه على أنه حماية لمصالح أمنها القومي.

وكان السؤال الثالث عن سبب احتمال معارضة البعض لإطلاق عملية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فيمكن في نظري الالتفاف حول قضية المخزونات، أو الحد من المخزونات، في برنامج العمل. وهذا هو جوهر الموضوع. وهنا، أود فقط أن أوضِح موقفنا، لأننا، إذ نضع مصالحنا الأمنية في الاعتبار، نرى أن مجرد فرض حظر على الإنتاج في المستقبل لا يتصدّى لشواغلنا، بل إنه في الواقع يزيد شواغلنا الأمنية حدّةً. لذلك، فإن ما نريد أن نراه فعلاً هو التزام بالتفاوض على معاهدة لا تقتصر على نظم الإنتاج في المستقبل، فحسب، بل تأخذ أيضاً على عاتقها الحد من المخزونات القائمة. وذلك شيء يجب إيضاحه والاتفاق عليه من البداية، قبل أن نبدأ المفاوضات.

وآمل أن أكون قد أوضحت موقفنا من هذا الأمر. وأود فقط أن آخذ بضع دقائق إضافية للرد أيضاً على تعليقات أخرى – بالأحرى تعليقات غير مباشرة – أعتقد أن زميلينا الموقرين، سفيري البرازيل والجزائر، وجّهاها لنا بشأن الاعتماد على الأسلحة النووية في أمننا. وإن كنت فهمت كلامهما فهماً صحيحاً، أود أن أجيب بأننا لم نفتح صندوق باندورا هذا. فقد كان علينا أن نستجيب لواقع موضوعي، لذلك جاء ردعنا النووي.

ولكنني، كما قلت اليوم، وكما قلنا في الماضي، مستعدون للتفاوض على معاهدة بشأن اتفاقية لنزع السلاح النووي. ونحن نوافق الرأي بأننا إن أزلنا الأسلحة النووية، فإن تلك هي الضمانة المطلقة الحقيقية لأمن الجميع. إلاّ أنه لا يمكننا القيام بذلك من طرف واحد، بل علينا أن نكون جزءاً من عملية تشارك فيها جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية. وبما أننا سمعنا من زعماء جميع الدول الرئيسية الحائزة لأسلحة نووية بشأن التزامهم بنزع السلاح النووي، فإننا حقاً لا نفهم لماذا لا يمكننا بدء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وأنا أتفهّم أن نزع السلاح النووي سيكون عملية مطوّلة، ولا يوجد لدينا شك بشأن الصعوبات التي تنطوي عليها، لكن علينا على الأقل أن نبدأ، علينا على الأقل أن نعقد التزاماً في هذه الهيئة المهيبة، التي أنشئت بغاية محددة أولية، هي التفاوض على نزع السلاح، أو على الأقل الاتفاق على إنشاء ولاية تفاوضية في برنامج عمل خاص بنزع السلاح.

السيد فان دن إيسيل (هولندا) *(تكلم بالإنكليزية)*: أعتذر لأني أخذت الكلمة في وقت متأخر في المناقشة، لكن ذلك يعطيني أفضلية كوني أصغيت بجدّية وتمعّن إلى جميع المداخلات، لأرد على بعض ما أثير من نقاط. وسأوجز في كلامي لأنني أشاطر الكثير من النقاط التي أثيرت، وأريد أن أتجنب تكرار النقاط التي أثيرت في العديد من المناقشات.

ثلاث نقاط: أُولاها بشأن برنامج العمل. فكما تعلمون، لطالما أظهرت هولندا مرونة عالية بشأن مسألة برنامج العمل. وقد أيّدنا المقرر CD/599، وأيّدنا المقرر CD/1864، وأيّدنا المقرر CD/1889. ونحن منفتحون على أي صيغ معدّلة. وإن تمكّنا بالفعل، كما اقتُرح، من أن نتوصل – عن طريق إجراء تعديل طفيف على نص المقرر CD/1864 أو CD/1889 أو CD/599 – إلى طريقة مناسبة للجميع، فإننا سندعمها بكل سرور. بل أكثر من ذلك، ربما سنكون داعمين بشكل فاعل لهذا النوع من الجهود.

ولكن ما لا ندعمه هو إجراء تغييرات ذات طبيعة تُبعدنا عمّا لدينا من توافق آراء، فلست أعتقد أن بذل جهود في ذلك الاتجاه سيكون مفيداً.

ونقطتي الثانية تتعلق بطبيعة ما نقوم به في المؤتمر. فنحن غير مقتنعين بجدوى أن يتحوّل برنامج العمل إلى غاية بحد ذاته. ونرى أن النهج الصحيح لا يكمن فيما سُمّي في كثير من الأحيان "برنامج عمل مائع" لا يتيح فرصة حقيقية للمفاوضات.

ونقطتي الأخيرة هي أن الكثير من الوفود أثارت قضية وجود هذه الهيئة بحد ذاته، ونحن نشاطر رأي مَن شدّدوا على أهميتها. ولكننا، لهذا السبب تماماً، ينبغي أن ننظر لعملها بعين ناقدة، خاصة بسبب أهميتها. وكوننا تمكّنا من خلال النظام الداخلي وأساليب العمل من تحقيق تقدم قبل ١٥ سنة ليس بحد ذاته حجة مقنعة لاعتبار هذا النظام الداخلي وأساليب العمل هذه أمراً مقدّساً بعد ١٥ سنة من الركود. وبرأيي، هذه ليست طريقة ناقدة في تناول القضية.

وبالتالي أرحّب كثيراً باعتماد جميع أعضاء المؤتمر نهجاً منفتحاً وبإمكانية النظر معاً في كيفية تغيير طريقتنا في العمل، أو في عدم العمل.

واسمحوا لي بأن أشدّد على أن الفكرة ليست أن نهدم، بل أن نبني.

سيدتي الرئيسة، سنقدّم لكم دعماً كاملاً في جهودكم، ونحن نتطلّع إلى المدة المتبقيّة من رئاستكم.

السيد خليف (الجزائر): أريد فقط أن أوضح بعض ما جاء في مداخلة سعادة السفير إدريس الجزائري التي كانت كلمة عامة غير موجهة لأية دولة هنا في المؤتمر. وقد جاء في الكلمة أنه من واجب أية حكومة في العالم الدفاع عن مصالح مواطنيها، ولكن نحن نعتقد أن هذا الأمن لا ينبغي أن يكون مبنياً بطريقة مجردة تتجاهل أمن الآخرين. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هذا الأمن لا ينبغي أن يكون مبنياً على امتلاك أسلحة الدمار الشامل. هذا موقف

الجزائر عبّرنا عنه في العديد من المداخلات ونحن نعتقد أن أية مقاربة لبرنامج عمل أو صكوك دولية يتم اعتمادها ينبغي أن تقوم على أساس تكريس مفهوم الأمن غير المنقوص للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): شكراً جزيلاً لسفير الجزائر. هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة؟ أرى أنه لا يوجد أحد.

أود أن أبدي بعض الملاحظات. فقد أبلغنا سفير كوبا بأنه لن يتمكّن من تولّي الرئاسة بصفته خامس رئيس لهذه السنة، نظراً لأنشطة أخرى تتطلب حضوره: واجبات معيّنة لا يمكن لسفير كوبا مع الأسف تغيير مواعيدها.

وقال سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً إنه مستعد لتبادل الفترة الرئاسية مع كوبا. والقاعدة ٩ من النظام الداخلي للمؤتمر تنص على ما يلي: "يتناوب جميع أعضاء المؤتمر رئاسة المؤتمر لدى انعقاده في دورة، على أن يتولى كل رئيس الرئاسة لمدة أربعة أسابيع عمل. ويتبع التناوب الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ على أساس الترتيب الألفبائي الإنكليزي لقائمة الأعضاء". ولا توجد سوابق لهذه المسألة في تاريخ المؤتمر. وبحسب مشاوراتي مع المنسقين الإقليميين والسفراء على المستوى الثنائي، أفهم أنه لا توجد اعتراضات على تبديل الفترة الرئاسية لكوبا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود أن أعرف إن كان بإمكاننا اتخاذ قرار بشأن هذا التبادل للفترات الرئاسية بين كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد تقرّر ذلك.

وبهذا نختتم اجتماعنا العام لهذا اليوم. وسينعقد الاجتماع القادم للمؤتمر يوم الخميس ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة العاشرة صباحاً، حيث سأقوم بعرض برنامجنا للأسبوع التالي ليتسنى لجميع الوفود التحضير لذلك الاجتماع؛ ولكننا لا نعلم بعد إن كان سيكون اجتماعاً عاماً أو غير رسمي. على أي حال، سنحاول أن نضمن كونه مناسباً بالقدر الممكن لجميع الممثلين في مؤتمر نزع السلاح.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.